مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

تطور الإصلاح الاقتصادي المصري في ظل خطة التنمية المستدامة

دكتــور/ عثمان أحمد عثمان
مدرس الاقتصاد والمالية العامة
والتشريعات الاقتصادية والمالية
المعهد العالي للدراسات الإسلامية

الملخص باللغة العربية:

الاقتصـاد المصـري مـر بمراحـل كثيـرة أهمهـا عمليـة الإصـلاح الاقتصـادي والتـي تهدف إلـي التحول إلـي آليات السوق ومعالجـة الاختلالات النقديـة والهيكليـة وقد بـذلت مصـر جهد للتحول من الاقتصـاد الموجـه إلـي الاقتصـاد الحـر بتطبيـق برامج الإصـلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأدي ذلك لتطور الأوضـاع الاقتصـادية، وفـي عـام ٢٠١٥ تـم وضـع خطـة التنميـة المسـتدامة رؤيـة مصـر ٢٠٣٠، وأصبحت الآن المؤشرات الاجتماعيـة والاقتصـادية والبيئيـة دليل علـى التقدم الاقتصـادي للدولة، وفي ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري الذي بدأ في عام ٢٠١٦ اصبح مـن الضـروري أن يوجـد تنسـيق وتـرابط بـين خطـة التنميـة المسـتدامة وبرنـامج الإصـلاح الاقتصادي.

Abstract:

The Development of Economic Reform Under the Sustainable Development Plan

Dr. Osman Ahmed Osman
Teacher of Economics, Public Finance and Economic and Financial Legislation
Higher Institute of Islamic Studies

The Egyptian economy has gone through many stages, the most important of which is the process of economic reform, which aims to shift to market mechanisms and address monetary and structural imbalances. Beginning in 2016, there is coordination, impact and interdependence between the Sustainable Development Plan and the Economic Reform Program.

(ISSN: 2356 - 9492)

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية الإصلاح الاقتصادي المصري وأثر خطة التنمية المستدامة على تطور برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحقيق الأهداف في ظل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تُعتبر هذه الدراسة لها أهمية في تحليل الإصلاح الاقتصادي المصري، والأوضاع الاقتصادية، وكيف يمكن الاستفادة من خطة التنمية المستدامة في الإصلاح الاقتصادي المصري.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الاستقرائي، والأسلوب التاريخي والوصفي والتحليلي، وتحليل أهمية الإصلاح الاقتصادي المصري وخطة التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، وعوامل التأثر والتأثير وتطور الفكر الاقتصادي للإصلاح.

مادة الدراسة:

تتنوع مادة الدراسة بين المراجع العربية والأجنبية والمؤلفات الحديثة.

مشكلة الدراسة:

تتصدى الدراسة لإبراز أهمية الإصلاح الاقتصاد المصري، وكيفية تصدي الدولة له من خلال خطة التنمية المستدامة، ومشكلة الدراسة أن الإصلاح الاقتصادي له أسباب متنوعة ومتغيرة مع تغير الفكر الاقتصادي والنظام الاقتصادي لمصر في ظل تطور الاقتصاد العالمي وبرامج التنمية المستدامة.

خطة الدراسة:

تم تقسيم البحث الي مقدمة ومبحثين والخاتمة:

المبحث الأول: الإصلاح الاقتصادي المصري ومراحل تطور الاقتصاد المصري.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي المصري، وأهدافه، وسياساته، ومراحله.

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية في ظل الإصلاح الاقتصادي المصري.

المبحث الثاني: أثر الإصلاح الاقتصادي المصري علي خطة التنمية المستدامة.

المطلب الأول: خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠.

المطلب الثاني: الإصلاح الاقتصادي وتطور المؤشرات الاقتصادية لخطة التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠.

الخاتمة: وتشمل النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

الإصلاح الاقتصادي المصري ومراحل تطور الاقتصاد المصري

الإصلاح الاقتصادي يرتكز على تقليص دور الدولة في الاقتصاد واتباع آليات السوق الحر، والإصلاح الاقتصادي له أهداف وبرامج وسياسات، وقد مر الاقتصاد المصري بمراحل في ظل عملية الإصلاح الاقتصادي وارتبطت عملية الإصلاح بصندوق النقد الدولي، وأدي ذلك لتغير الأوضاع الاقتصادية في مصر، ولذلك لابد من دراسة مفهوم الإصلاح الاقتصادي وأهدافه وأسباب الإصلاح الاقتصادي ومراحله ونتائج الإصلاح الاقتصادي في تغير الأوضاع الاقتصادية المصرية، وذلك من خلال تقسيم البحث إلى مطلبين، وهم كالتالي:

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي المصري، وأهدافه، وسياساته، ومراحله.

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية في ظل الإصلاح الاقتصادي المصري.

المطلب الأول

مفهوم الإصلاح الاقتصادي المصري وأهدافه وسياساته ومراحله

أولاً: مفهوم الإصلاح الاقتصادي:

إن الإصلاح الاقتصادي المصري قد مر بمراحل عديدة من خلال اتباع برامج سياسات الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، ولتحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي هو تقليص دور الدولة في الاقتصاد وإصلاح الاختلالات المالية

(ISSN: 2356 - 9492)

وتخفيض حجم العجز في الموازنة العامة للدولة وجذب الاستثمار الأجنبي من خلال سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي أو سياسات التكيف الهيكلي[١].

وهو مفهوم يعبر عن السياسات التي تعمل على جعل النفقات متناغمة مع ما هو متاح من موارد، ويتم ذلك عن طريق السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف لضمان وجود طلب كلي يتلاءم وتركيبة العرض الكلي، وأتباع سياسات اقتصاد جزئي بهدف تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة تشوهات الأسعار وتعزيز المنافسة، وبموجب ذلك يتم ضبط التوازن المالي الداخلي والخارجي والحد من التضخم وضبط ميزان المدفوعات وعمل إصلاحات لتحسين الموارد ورفع كفاءتها على المدى المتوسط والطويل، وينقسم إلى نوعين:

١- إصلاح اقتصادي يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الجارية.

٢- إصلاح اقتصادي يتعلق بالمؤسسات والنظم ذات التأثير المباشر على الاقتصاد، وإتباع سياسات إصلاحية تبدأ بتطبيق سياسات التثبيت الاقتصادي لمعالجة الاختلالات قصيرة المدى، وتنتهي بسياسات التكييف الهيكلي لمعالجة الاختلالات العميقة (متوسطة وطويلة المدى) في الاقتصاد.

ثانياً: الإطار العام لسياسات الإصلاح الاقتصادي:

الإطار العام للإصلاح الاقتصادي يشمل مجموعة من السياسات المرتبطة بإعادة هيكلة الاقتصاد القومي وتطبيق آليات السوق، وزيادة الدخل والناتج القومي وتحقيق النمو المستدام، والإصلاح الاقتصادي هي الإجراءات الاقتصادية اللازمة لرفع مستوي الكفاءة والتنافسية للاقتصاد من خلال التوازن بين الموارد المتاحة ومتطلباته، مما يؤدي لتصحيح الاختلالات في هيكل الاقتصاد[٢].

وأصبح الإصلاح الاقتصادي يقوم على اتباع نظام السوق الحر، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد و العولمة، وتحرير الأسواق، وتقليل دور الدولة في الاقتصاد وجعل القطاع

(١) د/ فخري الدين الفقي، اقتصاديات مصر، في الفترة من ١٨٠٥ – ١٨١٢، مطبعة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٤٨ وما بعدها.

(١) راجع د. منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي ودور البنوك في الخصخصة، اهم التجارب الدولية، الدار اللبنانية، بيروت، ١٩٩٧م، ص٢١.

الخاص هو محور التنمية الاقتصادية، وبهذا أصبح الإصلاح الاقتصادي كما تفهمه المنظمات الاقتصادية الدولية وتنادي به هو التحول إلى الرأسمالية، ويبدأ الإصلاح بما يسمى خطاب النوايا (letter of intention) الذي توجهه الدولة إلى صندوق النقد الدولي متضمناً مناقشات مستفيضة بين السلطات الحكومية والصندوق تتركز على خصوصية الوضع الاقتصادي للدولة، وتلتمس الدول والبنوك الدائنة من خلاله جدية الدولة المدينة والرغبة في تبني برنامج للإصلاح الاقتصادي فتقوم على أثره بمنح الدولة المدينة التسهيلات اللازمة لإعادة جدولة ديونها بشروط ميسرة والحصول على قروض واضطرت مصر الي قبول برنامج الإصلاح الاقتصادي، والتوجه لتحرير الاقتصاد المصري[٣] لتمويل التنمية الاقتصادية[٤].

ثالثا: أهداف الإصلاح الاقتصادي:

يستهدف الإصلاح الاقتصادي تقليص دور الدولة في الاقتصاد، وتطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، ويهدف الإصلاح الاقتصادي الي إصلاح الاختلالات المالية من خلال اتباع سياسات منها ما يتعلق بجانب الطلب وهي سياسات التثبيت الهيكلي باستخدام السياسة النقدية والمالية وكذلك سياسات تتعلق بالعرض وهي: سياسات التكييف الهيكلي وتهدف لزيادة ورفع كفاءة استخدام موارد الدولة وزيادة النمو الاقتصادي[٥]، ومن هذه الأهداف:

١- ترشيد الإنفاق الحكومي.
٢- تخفيض حجم العجز في الموازنة العامة.
٣- جذب الاستثمار الأجنبي.
٤- إلغاء دعم أسعار السلع والخدمات.
٥- ضبط سعر صرف العملة الوطنية.

(١) راجع د. ابراهيم العيسوي، المسار الاقتصادي في مصر وسياسات الإصلاح، دراسات نقدية في الأزمة الاقتصادية، مركز البحوث العربية، ١٩٨٩م.، ص ١٥٢.
(٢) راجع د. فخري الدين الفقي، اقتصاديات مصر، مرجع سابق، ص١٤٨وما بعدها.
(٣) راجع د. عبد المطلب عبد الحميد، المنظمات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠١٥، ص ١٦٢.

(ISSN: 2356 - 9492)

٦- تحرير التجارة الخارجية.

٧- تحويل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص.

٨- رفع أسعار الفائدة.

رابعاً: برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي:

تنقسم برامج الإصلاح الاقتصادي إلى، إصلاحات اقتصادية كلية وجزئية، وتطبيق سياسات تخفيض بجانب الطلب والعرض، وتطبيق أهداف الاستقرار الاقتصادي وإجراءات النمو وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، أما من حيث المدة الزمنية فإنها تصنف إلى سياسات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل[٦]، ولكن الشائع في الأوساط الاقتصادية تصنيف هذه البرامج إلى حزمتين من السياسات:

١) سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي (سياسات جانب الطلب الكلى):

هو مفهوم يعبر عن السياسات الاقتصادية الكلية والتي تهدف الى معالجة الاختلالات المالية والنقدية وإزالة حالة عدم التوازن بين جانبي الطلب والعرض الكلي، وذلك للحفاظ على مستوى جيد من الأداء الاقتصادي، مع إعادة تشكيل عناصر السياسة الاقتصادية وتطبيق نظام اقتصاد السوق؛ هذه الرامج توظف ثلاثة من الجوانب الأساسية للسياسات الاقتصادية وهي، السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف[٧]، وبرنامج التثبيت الهيكلي هي حمله من السياسات قصيرة المدى، تهدف الى خفض التضخم، وضبط سعر الصرف، وخفض الدعم، وإصلاح الخلل من الموازنة العامة للدولة[٨].

٢) سياسات التكييف الهيكلي (سياسات جانب العرض الكلى):

هو مفهوم يعبر عن السياسات الاقتصادية التي تهدف الى تحرير الاقتصاد والحد من سيطرة الدولة على الاقتصاد، واتباع سياسة الخصخصة، وإجراء تعديلات على هيكل

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١١ ـ ٢٠١٦م.
(٢) راجع د. محمد صفوت كامل، الاقتصاد المصري قضايا ومشكلات، دار الولي للطباعة، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٢٧.
(٣) راجع د. فرج عبد العزيز عزت، المنظمات العالمية والدولية، كلية التجارة عين شمس، مصر، ١٩٩٥، ص ١٦٢.

الاقتصاد الوطني[٩]، ويقصد بسياسات التكييف الهيكلي، السياسات والإجراءات التي تهدف إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد، ويطلق أيضاً علي هذه السياسات (اسم السياسات الاقتصادية الجزئية) وذلك لان هدفها الأساسي هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بالحد من جميع الأسباب التي تعيق عمل الأسواق، وتساعد سياسات الإصلاح الهيكلي في زيادة مرونة الاقتصاد، وفي قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وبالتالي تقلل من أثرها على التضخم واختلال ميزان المدفوعات، فانعدام المرونة يؤثر على المستوى الجزئي ويقلل من الأداء الاقتصادي الكلي؛ ومن هنا تأتي أهمية سياسات الإصلاح الهيكلي في دعم قدرة الاقتصاد على النمو المتوازن[١٠]، والمحور الأساسي لبرنامج التكيف الهيكلي هو سياسة الخصخصة والمحور الثاني هو تحرير الأسعار ورفع القيود على التجارة الخارجية والواردات[١١]، ويهدف برنامج الإصلاح الهيكلي إلى سياسة تحرير الأسعار طبقاً للعرض والطلب[١٢].

خامسا: مراحل الإصلاح الاقتصادي المصري مع صندوق النقد الدولي:

انضمت مصر الي صندوق النقد الدولي في ديسمبر ١٩٤٥، وتبلغ حصة مصر الأن في الصندوق حوالي ٢,٩ مليار دولار، وقامت مصر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي على قروض الصندوق عدة مرات؛ كان أولها عام ١٩٦٢م؛ ثم عاودت الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لمحاولة إصلاح هيكل الاقتصاد في سبعينات وثمانينيات وتسعينات القرن وكان أخر هذه الاتفاقات عام ٢٠١٦م.

وكان اتفاق عام ١٩٦٢ بين مصر وصندوق النقد الدولي اتفاق مساندة مالية بسيط ففي هذا العام واجهت مصر أزمة في النقد الأجنبي؛ بسبب انخفاض كمية محصولي القطن والأرز، فلقد انخفضت صادرات القطن المصرية بنسبة ٣٨% بين عامي ١٩٦٠

(١) دار ام جاي، صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب، ترجمة مبارك على عثمان، مركز البحوث العربية، ١٩٩٣، ص ١٦.
(٢) راجع د. فخري الدين الفقي، اقتصاديات مصر، مرجع سابق، ص١٤٨ وما بعدها.
(٣) راجع د. جوده عبد الخالق، هناء خير الدين، الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، المؤتمر العلمي لقسم الاقتصاد ٢١ – ٢٣ نوفمبر ١٩٩٢. كلية الاقتصاد جامعة القاهرة ص ٢٨، ٢٩.
(٤) راجع د. جوده عبد الخالق، التثبيت والتكيف في مصر، إصلاح ام إهدار التصنيع، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤م، ص٣٩.

(ISSN: 2356 - 9492)

و١٩٦٢م، وهبطت إجمالي الصادرات في مصر بنسبة ٢٠%، وانخفضت بالتالي حصيلة الصادرات، وتأثر اقتصاد الدولة المصرية بشده بسبب تلك الانخفاضات في الإيرادات العامة، وكان هناك تخوف من أن يتسبب ذلك في عجز مصر عن سداد التزاماتها فقامت مصر بتوقيع اتفاق مساندة مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٦٢م، ولكن ما لبث وان انهار هذا الاتفاق بعد فترة وجيزة من توقيعه[١٣].

المرحلة الأولي: أقترضت مصر لأول مرة في تاريخها في عام ١٩٨٧ من الصندوق في عهد الرئيس الراحل أنور السادات، وتم الاتفاق مع الصندوق علي قرض بقيمة ١٨٥,٧ مليون دولار، لحل مشكلة المدفوعات الخارجية المتأخرة وزيادة التضخم، وبعد الاتفاق علي القرض صرح رئيس المجموعة الاقتصادية لحكومة السادات وهو عبد المنعم القيسوني في ١٧ يناير ١٩٧٧ أمام مجلس الشعب عن إتخاذ الحكومة مجموعة من القرارات الاقتصادية التي وصفها آنذاك ب«الضرورية والحاسمة»، والتي كانت نتيجتها زيادة في أسعار السلع الأساسية مثل الخبز والبنزين والبوتاجاز والسكر والأرز وغيرها من السلع بزيادة تتراوح من ٣٠ إلى ٥٠%، وتم الاتفاق على برنامج التثبيت عام ١٩٧٧ واتفاق التسهيل الممدد لعام ١٩٧٨م بعد سياسة الانفتاح الاقتصادي، واستطاعت مصر بمقتضى هذا الاتفاق من الحصول على موارد من الصندوق وتقدر بمبلغ ٧٢٠ مليون دولار، وهو ما يعادل ٦٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، تستخدم لتمويل العجز في ميزان المدفوعات المصري، وكان البرنامج يمتد الى ٣ سنوات تبدا من عام ١٩٧٩ حتى ١٩٨١م[١٤]، وفى هذه الفترة تعرضت مصر –كغيرها من البلاد النامية– لضغوط الديون المرتفعة، كما حدثت ارتفاعات كبيرة في عجز ميزان المدفوعات المصري، وادي ذلك الى اهتزاز ثقة الأسواق الدولية في مقدرة مصر على السداد، وبالتالي صعوبات في الحصول على قروض جديدة، فتعثرت عملية التنمية واضطربت الأوضاع الاقتصادية، وزادت معدلات البطالة وارتفعت الأسعار، وأصبحت الأوضاع

(١) د. جودة عبد الخالق، التثبيت والتكيف في مصر، إصلاح أم إهدار للتصنيع، ترجمة سمير كريم المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩م ص٢٧.
(١) د. رمزي زكي، بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٦٥.

الاقتصادية غاية في الصعوبة [١٥]، وللخروج من هذه الأزمة الخانقة اضطرت مصر اللجوء الى صندوق النقد الدولي، والإذعان لشروطه، لتنفيذ برنامج إصلاح هيكلي عام ١٩٧٨م، ولكن هذا البرنامج بين مصر وصندوق النقد الدولي تعثر، ولم يتم استكماله، وتوقف البرنامج بعد موجة الغضب الشعبي[١٦]، حيث اشتعل فتيل الغضب في الشارع وخرج المواطنون في جميع المحافظات علي مدار يومين ١٨ – ١٩ يناير في حالة من الغضب الشديد جراء هذه القرارات مما عرف بـ«انتفاضة ١٨–١٩ يناير»، مما تسبب فى فرض حالة حظر التجول ونزول الجيش إلى الشارع للسيطرة على التظاهرات، وبسبب التظاهرات تراجعت السلطة عن هذه القرارات.

المرحلة الثانية: أبرمت مصر اتفاق مع صندوق النقد في مايو ١٩٨٧م، وتم الاتفاق بموجب شروط اتفاق مساندة مالية لدعم برنامج اقتصادي ومالي، تقوم الحكومة المصرية بتطبيقه، وتحصل مصر بموجبه على موارد من الصندوق تصل الى ٢٥٠ مليون وحدة سحب خاصة (حوالى ٣٢٧ مليون دولار) وذلك حتى نوفمبر ١٩٨٨م[١٧]، وكان الهدف من برنامج المساندة عام ١٩٨٧م وضع أساس لنمو اقتصادي مستمر، وخفض معدلات التضخم، والسيطرة على العجز في ميزان المدفوعات.

وكان من المتوقع أن يمتد سريان هذا البرنامج الى ٣٦ شهرًا، وتتراوح قيمة الموارد المقدمة من الصندوق لنحو ١٠٠٠ ـ ١٥٠٠ مليون دولار، ولكن ما حدث بالفعل أن مدة البرنامج أصحبت اقصر، والموارد أصبحت اقل من المتوقع لها، فحصلت مصر في اتفاق عام ١٩٨٧م علي ما يعادل ٤٠% ١٩٨١م أي (أقل من ٣٠٠ مليون دولار)[١٨]، وبسبب عدم تنفيذ مصر الكامل التزاماتها، تم الإعلان من جانب صندوق النقد الدولي عن إيقاف البرنامج، وان برنامج المساندة للعام ١٩٨٧م مع مصر لم يعد ذو فاعلية،

(٢) د. رمزي زكي، المرجع السابق مباشرة، ص ٢٨٤.
(٣) راجع د. جوده عبد الخالق، التثبيت والتكيف في مصر، مرجع سابق، ص ٣٧.
(١) المرجع السابق، ص ٧٧ ـ ٧٨.
(٢) د. جودة عبد الخالق، المرجع السابق مباشرة، ص٨٢.

(ISSN: 2356 - 9492)

وذلك بسبب البطء الشديد والتردد شاب خطوات الإصلاح الاقتصادي، وأيضا لاتخاذ مصر موقف سلبى تجاه إجراءات الإصلاح، وإخفاق في الالتزام بمعايير الأداء[١٩].

المرحلة الثالثة: قدمت مصر طلباً الى الصندوق للحصول على قرض في عام ١٩٩٦ بقيمة ٤٣٤,٤ مليون دولار ولم تسحب مصر قيمة هذا القرض واعتبر لاغيًا، ولكنه قدم إطارًا لمصر يسمح لها بالحصول علي إلغاء لـ ٥٠% من الديون المستحقة لنادي باريس، وبعد الاتفاق مع نادي باريس تم إسقاط مليارات الدولارات بعد مشاركة مصر في حرب الخليج عام ١٩٩٠م تم إسقاط ١٤ مليار دولار نصفها من الولايات المتحدة الأمريكية ونصفها من دول الخليج العربي، وذلك بشرط البدء في برنامج الإصلاح الاقتصادي[٢٠].

وبعد تعثر عملية الإصلاح الاقتصادي في أواخر التسعينات ومطلع القرن الجديد، بدأت عملية إصلاحات اقتصادية محلية في الفترة من عام ٢٠٠٤م حتى عام ٢٠٠٨م، تميزت بإصلاحات في قطاع الضرائب والجمارك والتجارة بشكل قوي، ومن اهم الإصلاحات في الفترة من ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨ كالتالي:

أ) **الإصلاحات الضريبية:** تم فرض قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، الذي اشتمل على مزايا وإعفاءات وتسهيلات، للقضاء على التعقيدات في القوانين السابقة، وبذلك توفر حصيلة كبيرة للدولة من اهم مواردها وهى الضرائب.

ب) **تعزيز الصادرات:** والعمل على زيادة اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي.

ج) **تحسين مناخ الاستثمار:** حاولت الحكومة القضاء على معوقات الاستثمار والعمل على توفير البنية الأساسية من موصلات واتصالات وكهرباء ومياه وغيرها، وتوفير التشريعات المحفزة للاستثمار[٢١]، وبالفعل بعد هذه الإجراءات الإصلاحية ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٥% العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ الى ٥,١% في

(٣) المرجع السابق، ص ٨٣.
(١) راجع د. منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي في مصر، مرجع سابق ص ٢٧.
(٢) د. رمزي زكي، بحوث في ديون مصر الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤.

العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م، ومن ثم الى ٦,٩% ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، والى ٧,١% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م، حتى وصل الى ٧,٢% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م[٢٢].

المرحلة الرابعة: في نهاية العام ٢٠١٢ وقعت مصر مع الصندوق اتفاقًا مبدئيًا للحصول على قرض بقيمة ٤,٨ مليارات دولار مصحوباً بمجموعة من الإصلاحات الإقتصادية، وتوقفت المناقشات بعد ذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي داخل الدولة، والذي أدى إلى عزل مرسي في يوليو ٢٠١٣، ومنذ ذلك الحين قدمت الدول الخليجية مساعدات بمليارات الدولارات لمصر لتوفير السيولة اللازمة وهو ما أدى إلى عدم وجود حاجة للاقتراض من الصندوق في هذا الوقت.

المرحلة الخامسة: وبعد مفاوضات مع صندوق النقد الدولي قامت الحكومة المصرية بالحصول على قرض تبلغ قيمته ١٢ مليار دولار على مدار ثلاث سنوات (٤ مليارات دولار سنويًا) لدعم البرنامج الاقتصاد، والذي تم تنفيذه بالفعل وأدي لتحرير سعر الصرف وتقليل الدعم وعمل إصلاحات نقدية ومالية واقتصادية.

المطلب الثاني

الأوضاع الاقتصادية في ظل الإصلاح الاقتصادي المصري

في ظل الأحداث السياسية في ١٩٨١ كانت إتجهت مصر إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية لوقف التدهور في المديونية الخارجية والهيكل الاقتصادي، فعندما تسلم الرئيس مبارك الحكم كانت مصر في حالة أزمة اقتصادية، وحرص الرئيس مبارك على عقد مؤتمر اقتصادي يضم مجموعة كبيرة من الاقتصاديين، وعقد في الفترة ما بين ١٣- ١٥ فبراير ١٩٨٢ وتم الاتفاق على مجموعة من التعديلات لإصلاح المسار الاقتصادي.

أولاً: الأوضاع الاقتصادية المصرية قبل الإصلاح الاقتصادي المصري من ١٩٨٢م إلى ١٩٩٠م:

(٣) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري سنوات: من ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨.

(ISSN: 2356 - 9492)

الإصلاح الاقتصادي المصري جاء لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المصرية، ففي سنة ١٩٨٠ قام البنك الدولي بلغت الأنظار إلى الفجوة المتزايدة، التي خلقتها سياسة الانفتاح، بين الأغنياء والفقراء في مصر، وطبقاً لهذه الفترة فإن ٢١,٥% من الدخل القومي كان يذهب إلى ٥% من السكان، و٢٠% من السكان كان عليهم أن يعيشوا بـ ٥% من الدخل، كما أن ٤٤% من سكان الريف، و٣٣% من سكان المدن كانوا يعيشون تحت خط الفقر[٢٣].

وبداية من حكم الرئيس مبارك والذي بادر بالدعوة الى عقد مؤتمر اقتصادي لمناقشة قضايا البلاد الاقتصادية[٢٤]، وشهد الاقتصاد المصري خلال تلك المرحلة تباطؤ في معدلات الأداء الاقتصادي، وبدأت هذه الفترة بمؤتمر للاقتصاديين المصريين في فبراير ١٩٨٢م لوضع خريطة للاقتصاد المصري، وكانت الخطة الخمسية الأولى من عام (١٩٨٢ – ١٩٨٧م) تقوم على أساس الاعتماد على الذات والاهتمام بالبنية الأساسية من مياه وكهرباء وطرق، وتمهيد الدولة لإقامة مشروعات اقتصادية كبيرة، وتطوير الصناعة، وإصلاح هيكل الاقتصاد المصري[٢٥]، ولكن انخفض معدل النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي إلى ٤% بعد أن كان ٨% في المرحلة السابقة، وهذا يفيد بتناقص القدرة على توفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات، وارتفع معدل التضخم من ١٦% عام ١٩٨٣ إلى ٢١% عام ١٩٨٩, نتيجة تزايد الطلب الكلي؛ مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، إلى جانب تمويل عجز الموازنة العامة من خلال الإصدار النقدي، وتزايد عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وفي عام ١٩٨٦ انخفضت أسعار النفط والإيرادات النفطية بنسبة٥٠% وتراجعت الصادرات الى جانب انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، وتراجعت إيرادات السياحة وإيرادات قناة السويس، وكان اعتماد الاقتصاد المصري على المعونات والمساعدات الأجنبية، على الرغم من معدلات النمو العالية خلال حقبة الثمانينات، وتفاقم حجم الدين الخارجي، وبلغ ٤٧,٦

(١) راجع صندوق النقد الدولي، تحليل سياسات الاقتصاد الكلى دراسة تطبيقية على مصر، ١٩٩٧، ص٣.
(٢) المرجع السابق، ص ٧.
(١) راجع د. سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، بيروت ١٩٨٧، ص ٢٣١.

مليار دولار، أي أكثر من ١٥٠% من الناتج القومي، لدرجة أن نسبة خدمة الديون للناتج المحلي الإجمالي كان الأعلى بين كل دول العالم[٢٦].

وقد عانت مصر من ارتفاع التضخم الذى بلغ ٣٠% عام ١٩٨٦ وفقا لصندوق النقد الدولي وكان برنامج التثبيت يهدف لخفضه الى ٢٠%[٢٧]، وتسببت هذه السياسية في حدوث أعمال شغب كبيرة في البلاد؛ بسبب ارتفاع أسعار السع الغذائية التي يستهلكها المواطن المصري البسيط، وتسببت أعمال الشغب في تراجع الحكومة عن هذه السياسة.

وفي ظل الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٢/٨١ – ١٩٨٧/٨٦) اعتمدت الدولة على القروض الخارجية، وتم تقييد وإضعاف القطاع العام؛ تمهيدًا لبيعه وزادت مديونية مصر الخارجية، ولم تكن الخطة الخمسة الثانية (١٩٨٧/٨٦ – ١٩٩٢/٩١) بأحسن حال من سابقتها فقد استمر تدهور مستوى المعيشة خلال النصف الثاني من الثمانينات، ومن المشكلات تدني إيرادات الدولة والتهرب الضريبي ومشاكل الزيادة السكانية والبطالة حتى وصل معدل الزيادة السكانية في عام ١٩٨٠ إلى ٢,٧%[٢٨]، وأصبحت مصر في الفترة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٦ تعانى من عجز في ميزان المدفوعات بسبب تراكم الديون، إلى أن طبق نظام الإصلاح الاقتصادي[٢٩].

وتأثرت الأوضاع الاقتصادية المصرية نتيجة انخفاض أسعار البترول، وما تلا ذلك من تأثيرات على مصادر الدخل الأساسية غير البترول، وهي قناة السويس، وتحويلات المصريين العاملين في الخارج، وكذلك السياحة، وبانخفاض أسعار البترول انخفضت أيضاً مصادر الدخل الأخرى, فجميع هذه الأمور قد ترتب عليها انخفاض حاد في

(٢) راجع د. جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري، من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٠٤.
(٣) راجع د. ابراهيم العيسوي، المسار الاقتصادي في مصر وسياسات الإصلاح، مرجع سابق، ص ٢٣.
(١) Survey of Economic and Social Developments in the Escwa Region 1996 – 1997 Unites Nation New York,1997, p 87.
(٢) راجع د. محمد محروس اسماعيل، قضايا اقتصادية معاصرة، مركز الإسكندرية للكتاب سنة ١٩٩٧ م، ص ٢٨.

(ISSN: 2356 - 9492)

العائدات من الخارج، والتي أوضحت عدم استدامة السياسة المالية واستمرار مواجهة العجز الحكومي من خلال السياسة النقدية التوسعية، والتي ساهمت في تزايد معدلات التضخم، ومن اهم أسباب الأزمات تطبيق سياسات اقتصادية غير ملائمه لظروف الاقتصاد وتعتمد على مركزية القرارات وإهمال قوى السوق[٣٠]، ونتيجة المشكلات الاقتصادية التي أحاطت بالاقتصاد المصري، وخصوصًا بعد انهيار أسعار البترول في منتصف الثمانينات، واضطرت مصر الي قبول برنامج الإصلاح الاقتصادي والتوجه الي تحرير الاقتصاد المصري[٣١]، وتبنت الحكومة برنامجاً اقتصادياً طموحاً لعلاج الخلل في الهيكل الاقتصادي من خلال الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، واستمرت سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، والتحول نحو اقتصاد السوق الحر.

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية المصرية في ظل الإصلاح الاقتصادي المصري من ١٩٩١م إلى ٢٠٠٧م:

قامت الخطة الخمسية الأولى من عام (١٩٨٢ – ١٩٨٧م) على أساس الاعتماد على الذات والاهتمام بالبنية الأساسية من مياه وكهرباء وطرق، وتمهيد الدولة لإقامة مشروعات اقتصادية كبيرة، وتطوير الصناعة، وإصلاح هيكل الاقتصاد المصري[٣٢]، وأصبحت فترة الثمانينات فترة البناء والإصلاح حتى وصلت الديون الخارجية عام١٩٩٠م إلى٤٨ مليار دولار قيمة١٥٠% من الناتج الإجمالي القومي[٣٣]، ولكن بعد حرب الخليج الثانية واتفاق نادي باريس الذي أعفى مصر من ٥٠% من الديون والإعفاءات العربية وصلت الديون إلى٢٤ مليار دولار، أي: النصف تقريبًا، ولكن كانت إعفاءات نادي باريس مشروطة بتطبيق برنامج إصلاح اقتصادي، وتنفيذ توصيات

(٣) راجع معهد التخطيط القومي سلسلة قضايا التخطيط في مصر، التحرير الاقتصادي أكتوبر ١٩٩٢م، رقم ٧٧، ص ٧.
(١) راجع د. ابراهيم العيسوي، المسار الاقتصادي، مرجع سابق ص ١٥٢.
(٢) راجع د. سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ٢٣١.
(٣) صندوق النقد الدولي، تحليل وسياسات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص ١٢٤.

صندوق النقد الدول والبنك الدولي[٣٤]، وبالفعل تم توقيع اتفاق مصر مع الصندوق في مايو ١٩٩١م، ومع البنك الدولي في نوفمبر ١٩٩١م.

وقد انخفض معدل البطالة من ١٢% إلى ٨% في عام ٢٠٠٦، وارتفاع عائدات السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين بالخارج، ووجود احتياطي نقدي لدى البنك المركزي بقدر ٣٥ مليار دولار.

ونجحت مصر في برنامج الإصلاح الاقتصادي من ١٩٩١ إلي ١٩٩٧م، تمكن الاقتصاد المصري من التحرك نحو مزيد من النجاح، ولكن واجهه مجموعة من الصعوبات نتيجة للتأثيرات الناتجة عن الأزمة الأقتصادية لدول شرق آسيا علم ١٩٩٧ والتي تسببت في تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، نتيجة لذلك واجهت مصر مجموعة من التحديات منها انخفاض عائدات البترول من النقد الأجنبي، ارتفاع نسبة العجز في الموازنة، وارتفاع معدلات الائتمان، ، ورغم هذه التحديات استطاعت الحكومة المصرية السيطرة على عجز الموازنة من خلال العديد من الإجراءات الاقتصادية والإصلاحات التشريعية في مجال الضرائب والجمارك وبعض القوانين الاقتصادية الهامة، وتزامنت عملية الإصلاح الاقتصادي في مصر مع انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية ومن المحاور الهامة برنامج التكييف الهيكلي وسياسة تحرير التجارة الخارجية[٣٥].

وأصبحت مصر منذ بداية ٢٠٠١ مقصداً للاستثمارات الأجنبية والعربية في ظل اهتمام الدولة برفع معدل النمو الاقتصادي، وبدأت سياسة الخصخصة، وهي تحويل الملكية العامة للمشروعات القائمة إلى ملكية خاصة، وإن ذلك عليه ملاحظات كثيرة، أهمها: سوء إدارة عملية الخصخصة، وشبهات الفساد الذي لحقت ببيع بعض المشروعات، وإن كانت الخصخصة حققت ٨ مليار دولار نتيجة البيع، وارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى ٧% سنوياً حتى عام ٢٠٠٨ بدلاً من ٤% في التسعينات.

١) الفلسفة العامة لمرحلة الإصلاح الاقتصادي في مصر:

(٤) راجع د. جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص١٠٥.
(1) راجع د. منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي ودور البنوك في الخصخصة، مرجع سابق، ص ٨٥.

(ISSN: 2356 - 9492)

تقوم على تطبيق نظام السوق من خلال تنفيذ عدد من الإصلاحات المالية والنقدية، تمهيداً للتعديل الهيكلي للاقتصاد المصري على المدى الطويل من خلال تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي[٣٦].

٢) الهدف من الإصلاح الاقتصادي في مصر:

تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلى بما يوفر البيئة اللازمة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تضمن تحقيق أهداف وآليات نظام السوق المفتوحة[٣٧].

٣) خطوات الإصلاح في مختلف القطاعات:

١. إصلاح القطاع العام والخصخصة.
٢. عملية الإصلاح المصرفي.
٣. الإصلاحات التشريعية.
٤. إصلاح القطاع المالي غير المصرفي.
٥. الضرائب على الدخل.

١) الخصخصة:

الخصخصة يمكن إرجاعها الي أفكار "آدم سميث" في كتابة ثروة الأمم عام ١٧٧٦م الذي أشار إلى الاعتماد علي قوي السوق المبادلات الفردية من اجل التخصيص، وتقسيم العمل لتحقيق الكفاءة الاقتصادية علي المستويين الجزئي والكلي[٣٨]، وقام البنك المركزي بتعريف الخصخصة على أنها" زياده مشاركه القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها ويطلق عليها البعض اصطلاح التخصصية ويعرفونها سياسة من سياسات التحرر الاقتصادي تعمل على تحويل المشروعات العامة الى مشروعات خاصة سواء في مجال الملكية أو

(١) راجع د. فرج عبد العزيز عزت، المنظمات العالمية والدولية، كلية التجارة عين شمس، مصر، ١٩٩٥، ص ١٦٢.
(٢) راجع د. فخري الفقي، اقتصاديات مصر، مرجع سابق، ص ١١٢.
(١) راجع د. عبد الهادي محمد مقبل، بورصة الأوراق المالية في مصر ودورها في التخصصية روح القوانين، مجلة كلية الحقوق، جامعة طنطا، العدد ١١ يناير، ١٩٩٥، ص ٩٦.

الإدارة[٣٩]، والخصخصة هي تغيير ملكية وحدات القطاع العام من مشروعات عامه الى خاصة يملكها الأفراد مما أدى للاستغناء عن الكثير من العمال[٤٠].

وقد قامت مصر بتطبيق سياسة الخصخصة منذ عام ١٩٩١م[٤١]، وقد استهدفت عملية الخصخصة الآتي[٤٢]:

١- توسيع قاعدة الملكية[٤٣].
٢- جلب رؤوس الأموال الأجنبية والاتصال بالأسواق الخارجية.
٣- تنمية أسواق المال.
٤- استخدام عائد البيع لسداد مديونية الشركات للبنوك[٤٤].
٥- الحد من عجز الموازنة العامة.
٦- تشجيع المنافسة ورفع الكفاءة الاقتصادية.

أهم أساليب الخصخصة:

١- البيع لمستثمر رئيسي بالتفاوض المباشر.
٢- البيع والشراء من خلال بورصة الأوراق المالية.
٣- تصفية الشركات العامة، وبيع مكوناتها كوحدات منفصلة، أو كأصول منتجة لشركات ومستثمري القطاع الخاص[٤٥].
٤- البيع لاتحادات العاملين المساهمين[٤٦].

---

(٢) راجع د. ايهاب الدسوقي، التخصصية والإصلاح الاقتصادي للدول النامية مع إشارة خاصة لمصر، دار النهضة العربية، ١٩٩١، ص ١٥.
(٣) راجع د. أحمد حسن البرعي، الخصخصة ومشكلة العمالية الزائدة، خطة قومية للإصلاح - كتاب الأهرام الاقتصادي - العدد ١٠٦ يوليو ١٩٩٦ ص ٦.
(٤) راجع د. سوزان احمد ابو ريه، الخصخصة والبعد الاجتماعي كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٤٢ - نوفمبر ١٩٩٩، ص ٢٦.
(٥) راجع د. سامي عفيفي حاتم، الخبرة الدولية للخصخصة، دار العلم للطباعة والنشر، ١٩٩٤، ص٥٥.
(٦) صندوق النقد الدولي، تحليل وسياسات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص ١٢٤.
(١) راجع د. احمد يوسف الشحات، الخصخصة والكفاءة الاقتصادية، دار النيل للطباعة والنشر، ص ٢٤٧.
(٢) راجع د. عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية للدول النامية، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤، ص ٣٢٠.
(٣) راجع د. إيهاب الدسوقي، التخصصية والإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٣٢.

(ISSN: 2356 - 9492)

٥- تأجير الوحدات والأصول للقطاع الخاص.

مراحل برنامج الخصخصة المصري، وهي:

المرحلة الأولى من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥م: بدأ تنفيذ أول عمليات الخصخصة، ببيع ٣ شركات بالكامل[٤٧]، بشرائح تتراوح بين(١٠% و٢٥%) في عدد ١٦ شركة وسط قبول من الرأي العام، وكفاءة في عمل الآليات التشريعية[٤٨].

المرحلة الثانية من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨م: بدأت منذ مايو١٩٩٦ انطلاقة جديدة في برنامج الخصخصة، تميزت هذه المرحلة بالتحسن المستمر على مستوي الاقتصاد الكلي، وفى ظل قبول الرأي العام وتنامى سوق الأوراق المالية واستيعاب المعروض من الأسهم وزيادة في ثقة المستثمرين، وإقبالهم على شراء الشركات العامة المطروحة لتطويرها وتشغيلها بكفاءة أفضل، حيث بلغ إجمالي عدد الشركات التي تم التعامل فيها في إطار برنامج الخصخصة حتى (١٩٩٨/١٢/٣١) حوالى ١١٨ شركة[٤٩].

المرحلة الثالثة من يناير١٩٩٩: شهد عام ١٩٩٧ مجموعة من الأحداث العالمية والمحلية أهمها الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، والتي أثرت على الدول النامية والصناعية على السواء، وتعرضت مصر حادث الأقصر الإرهابي، وترتب على ذلك انخفاض الطلب على الاستثمارات في البورصة المصرية ودخولها في دورة انكماشية استمرت ١٨ شهرًا، مما دفع الحكومة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات لعلاج أوضاع السوق، كما اتبعت الحكومة سياسة تنويع أساليب الخصخصة للمحافظة على استمرار البرنامج، وقد ساعد على ذلك أنه تم الانتهاء بالفعل من خصخصة معظم الشركات التي تصلح للبيع من خلال بورصة الأوراق المالية بنجاح كبير[٥٠].

عقبات تنفيذ الخصخصة:

(١) راجع د. عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة، مرجع سابق، ص ٣٢٢.
(٢) راجع د. أحمد أنور، الأثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤مخ، ص ٦٦.
(٣) راجع د. عبد الهادي محمد مقبل، بورصة الأوراق المالية في مصر، مرجع سابق، ص ١٠٩.
(١) راجع محمد صفوت قابل، الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ١٥٩.

١- عدم القبول الشعبي لفكرة الخصخصة[٥١]، وقد تم التغلب عليها في البداية من خلال دعوة أصحاب التجارب الناجحة في الخصخصة من دول العالم إلى عرض تجاربهم وما صادفهم من عقبات، وكيف تصدوا لهذه العقبات، وتم ذلك في ورش عمل ومؤتمرات حضرها أهل الفكر والرأي وقيادات القطاع العام والحكومة.

٢- عدم وجود تشريع لعمليات الخصخصة، فقد تم إصدار قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الذى يسمح بالخصخصة، كما تم إصدار القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الذى خلق المؤسسات التي ستقوم بتنفيذ عمليات الخصخصة بسوق المال ونظم وأساليب الإشراف عليها[٥٢].

٣- صعوبة التقييم المالي، فقد تم حل مشكلة تقييم الأراضي عن طريق تسعير أراضي المصانع طبقاً لأسعار الأراضي في أقرب مدينة صناعية، وكانت معظم الفروق بين أساليب التقييم المختلفة تحدث بسبب القيمة السوقية المرتفعة للأراضي، ويعاب علي التقييم وجود فساد في عملية تقييم المشروع بسعر السوق العادل[٥٣]، وتقييم وحدات القطاع العام في برنامج الخصخصة عملية كبيرة التعقيد وتحتاج لتعاون مؤسسات الدولة[٥٤].

٤- العمالة الزائدة، وهى مشكلة تعانى منها العديد من المشروعات الحكومية، وهناك نحو ٣٥٠ ألف عامل ومستخدم زيادة كان يجب علاج مشكلاتهم في إطار يحفظ حقوقهم ويحمى مسيرة الخصخصة من أي تهديد لأسباب اجتماعية[٥٥]، وقد تمت مواجهة هذه العقبة بتطبيق نظم للمعاش المبكر وضعت بالتشاور والتنسيق مع كل الأجهزة المعنية، على رأسها وزارة القوى العاملة والنقابات والاتحادات العمالية.

---

(٢) راجع د. عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة، مرجع سابق، ص ٣٢٣.
(٣) راجع د. سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، ١٩٩١، ص ٦٢.
(١) راجع د. إيهاب الدسوقي، التخصصية الإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٣٤.
(٢) راجع د. سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٦٢.
(٣) راجع د. سامي السيد فتحي، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على عجز الميزان التجاري المصري، مرجع سابق، ص ٩٨.

(ISSN: 2356 - 9492)

٥- عدم قدرة سوق المال على استيعاب عمليات الخصخصة في كل الظروف: وتم مواجهة هذه المشكلة بتنويع أساليب الخصخصة بزيادة البيع للمستثمر الرئيسي وللعاملين، وفى شكل أصول (حسب حالة كل شركة على حدة) وذلك في أوقات انحسار الطلب في البورصة.

٦- ضعف استجابة بعض أجهزة الدولة التنفيذية في تقديم الدعم والمساندة للبرنامج من خلال حل المشكلات التي تواجه الشركات أثناء وبعد الخصخصة: وقد تم حل هذه المشكلة من خلال تبنى أسلوب اللجان المشتركة من قيادات هذه الأجهزة للمشاركة في اتخاذ القرارات والتحمس لتنفيذها كذلك من خلال اللجنة الوزارية العليا للخصخصة برئاسة رئيس مجلس الوزراء[٥٦].

٧- غياب المشاركة الشعبية والرقابة على عملية الخصخصة[٥٧].

وتطور الاقتصاد المصري بعد الإصلاح الاقتصادي وصل معدل التضخم الى ١٠%[٥٨]، ويعتبر التضخم أحد الأسباب الرئيسية لتراكم المديونية الخارجية، ووصل رصيد الدين الخارجي ٣٩ مليار دولار في ١٩٩٠م[٥٩]، وشهد الاقتصاد المصري فترة ركود اقتصادي وأزمة سيولة، وعدداً من الصدمات، والتي تمثلت في حادث الأقصر في نوفمبر من عام١٩٩٧ والأزمة المالية الآسيوية في صيف١٩٩٧، وكذلك أزمة القروض السيئة التي شهدها الجهاز المصرفي المحلي منذ عام ١٩٩٨، كما شهدت هذه المرحلة الآثار السلبية الناجمة عن حادث الحادي عشر من سبتمبر لعام ٢٠٠١، وكذلك غزو أمريكا وحلفائها للعراق عام ٢٠٠٣؛ مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي خلال فترة الركود الاقتصادي وأزمة السيولة، رغم أن الحكومة المصرية كان لها رد فعل تجاه هذه الصدمات من خلال اتخاذ سياسات مالية توسعية، مثل زيادة الاستثمار العام في المشروعات الكبرى، واتخاذ سياسة نقدية توسعية بزيادة نسبة المعروض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٧٣,١% عام ٢٠٠٠ إلى ٨٨,٧% عام ٢٠٠٣ إلا أن هذه

(٤) راجع د. فخري الدين الفقي، اقتصاديات مصر، مرجع سابق، ص١٥٣وما بعدها.
(٥) راجع د. ابراهيم العيسوي، المسار الاقتصادي مرجع سابق ص ١١٢.
(١) راجع د. سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ٢٣١.
(٢) صندوق النقد الدولي، تحليل وسياسات الاقتصاد الكلى، مرجع سابق ص ١٢٤.

الزيادة تم امتصاص جزء كبير منها من خلال الاقتراض الحكومي؛ ومن ثم لم تؤدِ إلى زيادة الاستثمار؛ مما أثر سلبًا على النمو الاقتصادي.

وقلص الإصلاح الاقتصادي العجز في ميزان التجاري المصري[٦٠]، وبعد التعثر في عملية الإصلاح الاقتصادي، والذى أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، شهد الاقتصاد المصري حكومة جديدة بسياسات اقتصادية جديدة في عام ٢٠٠٤ هدفها معالجة المشكلات الاقتصادية، وتعمل على رفع النمو الاقتصادي, وفي واقع الأمر فإن هذا الأداء الجيد خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٨ يرجع تحديدًا إلى الإصلاحات الجريئة والواسعة النطاق، وكذلك الظروف الخارجية المواتية نسبيًا، واستعادة ثقة المستثمرين في دعم النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

وكان لابد أن تتخلي مصر عن التخطيط المركزي والأخذ بالتخطيط التأشيري، وتقوم الدولة بالرقابة وتشجيع المنافسة وحسن توزيع الدخل وإدارة المرافق الأساسية وتحقيق ثبات في مستوي الأسعار وارتفاع مستوي العمالة[٦١]، ومع نهاية هذه المرحلة بدأت تتزايد درجة عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي بصورة تجعلها تمثل مخاطرة للنمو المستدام، وقدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل، ولكن هذه الإصلاحات أغفلت البعد الاجتماعي٦٢، وكانت من أسباب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١[٦٣].

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية المصرية في الفترة من عام ٢٠٠٧م إلى عام ٢٠١٦م:

١- في ظل الخطة الخمسية ٢٠٠٧/٢٠١٢، والتي كانت تسعي الي تحقيق معدل نمو ٨% سنوياً، وخفض معدل التضخم إلى ٥%، وتم الإعلان عن أكبر موازنة في تاريخ مصر؛ فقد قدرت حجم الموازنة العامة الجديدة لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنحو٢٦٧ مليار جنيه، وفي عام٢٠٠٧ ازدادت الإيرادات العامة والمنح لتصل الي ١٩,١% وقدرت

(٣) راجع د. سامي السيد فتحي، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي علي عجز الميزان التجاري المصري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة مصر، ع ٣، ١٩٩٨، ص ٩٨.
(١) راجع د. سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، ١٩٩١، ص ١٧٦.
(٢) راجع د. سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ٢٣١.
(٣) راجع د. فخري الدين الفقي، اقتصاديات مصر، مرجع سابق، ص١٣٠ وما بعدها.

(ISSN: 2356 - 9492)

بـ ١٨٠,٢ مليار جنيه؛ كما ازدادت الإيرادات الضريبية بنحو ١٦,٩% لتبلغ إلى ١١٤,٣ مليار جنيه، وأيضا ازدادت الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٢٣,٢% لتبلغ ٦٥,٩ مليار جنيه، كما ارتفعت حصيلة الضرائب على الدخل لتبلغ ٥٨,٥ بزيادة ٢١,٣% عن العوام السابقة، وارتفعت حصيلة ضريبة المبيعات بنسبة ١٣,٧% لتبلغ ٣٩,٤ مليار جنيه، كما ارتفعت حصيلة الجمارك بنحو ٧,٤% لتصل إلى ١٠,٤ مليار جنيه؛ وذلك بسبب زيادة الواردات، كما ارتفع الإنفاق على الأجور والمرتبات بنسبة ١١,٦% ليصل إلى ٥٢,١ مليار جنيه، وارتفع بند المدعم والمنح والمزايا الاجتماعية إلى ٥٨,٤ مليار جنيه، وتراجع العجز الكلى من ٩,٢% إلى ٧,٥% من الناتج المحلى الإجمالي.

٢- بلغ إجمالي نسبة الفقر في مصر خلال عام٢٠١٠-٢٠١١ نحو ٢٥,٢%, وارتفع معدل الفقر إلى نحو ٢٦,٣% من إجمالي عدد السكان بنهاية العام المالي (٢٠١٢-٢٠١٣) وارتفعت معدلات البطالة بين المصريين القادرين على العمل في إحصائية رسمية إلى نحو ١٣,٤% من إجمالي قوة العمل[٦٤].

٣- في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك بلغ معدل البطالة نحو ٨,٩% وأشار تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن نحو ٧٠,٨% من إجمالي المتعطلين عن العمل في مصر من فئة الشباب[٦٥].

٤- معدل النمو للاقتصاد المصري سجل في عام ٢٠١٥ نحو ٤,٤%, وكان معدل النمو للاقتصاد المصري خلال عام٢٠١٠ قد بلغ نحو ٥%، بينما بلغ خلال عام ٢٠٠٨ نحو٧%.

٥- الاحتياطي النقدي: بلغ الاحتياطي النقدي لمصر من العملات الأجنبية بنهاية عام٢٠١٠- العام الأخير في حكم الرئيس الأسبق مبارك – نحو ٣٦ مليار دولار أمريكي، ووفقًا لبيانات البنك المركزي المصري، فقد بلغ إجمالي الاحتياطي الأجنبي لمصر بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٣ نحو ١٧,٠٣٢ مليار دولار، وبلغ سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري نحو ٥,٨٢ جنيه، بنهاية عام ٢٠١٠، بينما بلغ

(1) تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٠، ٢٠٠١، ٢٠١٢.
(2) المرجع السابق، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢.

سعر صرف الدولار مقابل الجنيه بنهاية ٢٠١٦ تقريبًا ١٧ جنيه في البنوك، وظهرت السوق السوداء للعملة، للمرة الأولى منذ عقد كامل، مع تراجع الاحتياطات من العملات الأجنبية، وانخفاض عائدات مصر من الدولار[٦٦].

٦- الدين الخارجي بلغ نحو ٤٧ مليار دولار في سبتمبر ٢٠١٣، مقارنة بنحو ٣٤,٧ مليار دولار بنهاية سبتمبر ٢٠١٠، فيما بلغت الديون المحلية نحو ١,٤٥٨ تريليون جنيه مصري، مقابل نحو ٨٧٤ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٠[٦٧].

رابعاً: الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي:

كان لتركيز سياسات الإصلاح الاقتصادي على الاختلالات الهيكلية الكلية في الاقتصاد، مثل عجز الميزان التجاري والموازنة ومعدلات التضخم، على الأحوال الاجتماعية كبير، حيث تركزت الثروات عند فئة محددة، مما تسبب في زيادة معدلات الفقر والبطالة، وبالتالي إعادة ترتيب المجتمع لكي يتلاءم مع الفكر الاقتصادي الرأسمالي، وهو الهدف الحقيقي من برامج التثبيت والتكييف التي أطلقتها المؤسسات المالية الرأسمالية[٦٨]، وأدي ذلك إلي آثار اجتماعية سلبية، وكان نتيجة أمرين هما:

١- طبيعة سياسات التكييف مثل الانكماش الذي يجب معه تخفيض الطلب الكلي على جميع الخدمات والسلع والذي يتسبب في تباطؤ النمو الاقتصادي، وعدم القدرة على تحسين سوق العمل، وهو ما يتسبب في ارتفاع معدلات البطالة الى مستويات غير مسبوقة في تاريخ العديد من البلدان[٦٩].

٢- إن الدفع باتجاه تقليص دور الدولة من شأنه أن يؤدي إلى عدم اهتمامها بالخدمات الاجتماعية؛ وبالتالي فإن هذا ينعكس سلبًا على الشرائح الأكثر فقرًا في المجتمع[٧٠].

---

(1) تقارير البنك المركزي المصري ٢٠١١ ـ ٢٠١٦.
(٢) المرجع السابق
(٣) راجع د. محمد صفوت قابل، الاقتصاد المصري قضايا ومشكلات، مرجع سابق ص ١٩٠.
(٤) راجع د. كريمة كريم، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٤٤٢/٤٤١، يناير ١٩٩٦ ص ٧.
(١) راجع د. فخري الدين الفقي، اقتصاديات مصر، مرجع سابق، ص١٥٣وما بعدها.

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الثاني

أثر الإصلاح الاقتصادي المصري علي خطة التنمية المستدامة

أصبحت خطة التنمية المستدامة هي خريطة الطريق لعملية الإصلاح الاقتصادي المصري حيث ظهرت خطة التنمية المستدامة ٢٠١٥ ثم تم عمل الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦، وأصبحت المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة دليلاً على عملية الإصلاح الاقتصادي المصري.

ومفهوم التنمية المستدامة هو مصطلح حديث اطلقته الأمم المتحدة، لتحسين ظروف المعيشة لكل أفراد كوكب الأرض دون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية أو الإضرار بالبيئة، وتعتبر أهداف التنمية المستدامة هي خطة لإعمار كوكب الارض وتجويد التعاطي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، وتطبيقا للبرنامج العالمي للتنمية المستدامة قامت مصر كغيرها من الدول بإطلاق خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ لتحقيق الخطط التنموية علي عدة مراحل من ٢٠١٥ حتى ٢٠٣٠، وقد تناولت الخطة أهداف ومؤشرات اجتماعية واقتصادية وبيئية وتقنية لتحقيق التنمية المستدامة، وتم تقسيم المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠.

المطلب الثاني: الإصلاح الاقتصادي المصري وتطور المؤشرات الاقتصادية في خطة التنمية المستدامة.

المطلب الأول

خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠

أولاً: مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية برز مفهوم التنمية المستدامة مع معاناة بعض الدول من الفقر والجهل، وقد اختلف تعريف الدول المتقدمة لهذا المفهوم عن تعريف الدول النامية. فقد عرفته الدول المتقدمة على أنه "**العملية الهادفة الي خلق طاقة إنتاجية تؤدي الي تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة**

من الزمن". أما الدول النامية فقد عرفته علي أنه: "**العملية الهادفة الي أحداث تحولات هيكلية اقتصادية- اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع، مستوي من الحياة الكريمة التي تقل في ظله عدم المساواة، وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة، وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله**"[٧١].

وأدي ذلك إلى تطور مفهوم التنمية من المفهوم القاصر على النمو الاقتصادي (مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى منتصف ستينات القرن العشرين)، الي المفهوم الذي يركز على النمو الاقتصادي الي جانب التوزيع العادل (من منتصف الستينات الي منتصف السبعينات من القرن العشرين). ثم جاء بعد ذلك مفهوم التنمية الشاملة المستدامة والذي يركز علي جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية (من منتصف السبعينات حتي منتصف ثمانينات القرن العشرين)[٧٢]، وبدأ الحديث عن مفهوم التنمية المستدامة في تقرير (نادي روما)، الذي صدر عام ١٩٧٢ تحت عنوان: "**وقف التنمية**". حيث أثار هذا التقرير جدلاً واسعًا حول استمرار عملية التنمية من ناحية، والحفاظ على البيئة من ناحية أخري (حيث أنه مع استمرار عملية التنمية يتم استنزاف الموارد وتلوث الطبيعة والضغط على النظام البيئي).

وتعد التنمية المستدامة من المصطلحات التي ظهرت بعد تقرير لجنة برونتلاند عام ١٩٨٧ وهي اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية[٧٣] لتعظيم الرفاهية والموازنة بين الأجيال الحاضرة والقادمة مع المحافظة على البيئة من أجل التنمية الاقتصادية الاجتماعية، والتنمية المستدامة مفهوم يركز علي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أيضًا (منذ قمة الأرض الذي عُقِدَ في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢)، وهناك عدة تعريفات للتنمية المستدامة. فقد عرفتها لجنة برونتلاند عام١٩٨٧ علي أنها "**التنمية**

(١) راجع د. صلاح الدين عبد النبي محمد علي، إسهامات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٤، ص٢.
(٢) المرجع السابق، ص٤.
(١) راجع د. عبد الباسط وفا، التنمية السياحية المستدامة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥ ص ٥.

(ISSN: 2356 - 9492)

التي تلبي احتياجات الجيل الحالي بدون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة علي تلبية احتياجاتهم"[٧٤].

وفي مؤتمر قمة الأرض عرفت بأنها "**تلبية الاحتياجات التنموية البيئية بشكل متوازن للأجيال الحالية والمستقبلية**"[٧٥].

وقد عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها "**التنمية التي تضمن تحقيق العدالة بين الأجيال وداخل كل جيل من خلال المواءمة بين الأهداف الاقتصادية والإنسانية والبيئية لأجل المحافظة علي المكونات المختلفة للثروة التي تضمن استمرارية توليد الدخل عبر الأجيال المختلفة**"[٧٦]، والتنمية المستدامة تهدف لتعظيم الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والمحافظة على البيئة، واتساع الحاجة لتوفير المعلومات والتقنية للحفاظ على مرتكزات الحياة من استثمار وإنتاج وانفاق وتوظيف ودخل[٧٧].

ويغطي مفهوم التنمية المستدامة ٣ مجالات رئيسية، هي: "**النمو الاقتصادي، حفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية**"[٧٨].

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة:

هي ثلاثة أبعاد رئيسية:

- البعد الاقتصادي.
- البعد الاجتماعي.
- البعد البيئي.
- ويضيف البعض بعد رابع هو البعد التقني[٧٩].

---

(٢) راجع د. محمد ذكي علي السيد، أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٠٠، ص٩.

(٣) راجع د. محمد عبد الوهاب طاحون، البنوك التجارية واستهداف التنمية المستدامة: دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٤، ص٢٧.

(٤) راجع د. محمد عبد الوهاب طاحون، البنوك التجارية واستهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص٢٨.

(١) راجع د. عبد الباسط وفا، التنمية السياحية المستدامة، مرجع سابق، ص٥ وما بعدها.

(٢) Allen j. And Hamnet, Ashrinking world,C.Oxford: Oxford University Press, Page, 149

وفي قمة الأرض أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة كتابًا حول مؤشرات التنمية المستدامة، حيث تضمن نحو ١٣٠ مؤشرًا مصنفة في أربع فئات أو أبعاد رئيسية «اقتصادية» و«اجتماعية» و«بيئية» و«تقنية».

ثالثاً: أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة[٨٠]:

في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والذي عُقِدَ في ريو دي جانيرو في ٢٠١٢ وُلِدَت أهداف التنمية المستدامة (٢٠١٥-٢٠٣٠)، وقد أقرها جميع أعضاء الأمم المتحدة في مؤتمر قمة التنمية المستدامة الذي عُقِدَ بمقر الأمم المتحدة في نيويورك ٢٠١٥ في سبتمبر. ودخلت حيز التنفيذ في يناير ٢٠١٦. وأطلق على هذا البرنامج العالمي الجديد للتنمية المستدامة عنوان "**تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠**"[٨١].

وتتميز أهداف التنمية المستدامة عن الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠-٢٠١٥)، في أنها أوسع نطاقا من الأهداف الإنمائية للألفية. فهي تحتوي على ١٧ هدف في مقابل ٨ أهداف إنمائية فقط. كما أنها تستهدف العالم كله حتى البلدان المتقدمة، بينما كانت الأهداف الإنمائية للألفية تستهدف الدول النامية فقط لاسيما الدول الأكثر فقراً. كذلك شهدت أهداف التنمية المستدامة مشاركة المجتمع المدني، بينما كان فريق من الخبراء قد تولي إعداد الأهداف الإنمائية للألفية. وأخيرًا تم بناء أهداف التنمية المستدامة على عناصر ثلاثة أساسية وهي النمو الاقتصادي، والشمول الاجتماعي، وحماية البيئة. في حين كانت الأهداف الإنمائية الألفية تركز بشكل أساسي على خطة العمل الاجتماعي، ويتكون هذا البرنامج من ١٧ هدف تتمحور حول خمس مجالات رئيسية وهي الناس (إنهاء الفقر والجوع وضمان الكرامة والمساواة)، والكوكب (حماية الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية)، والازدهار (تمكين جميع الناس من حياة مزدهرة

(٣) راجع د. محمد عبد الوهاب طاحون، البنوك التجارية واستهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص٢٨.
(١) وزارة التخطيط، مصر ٢٠٣٠ خطة التنمية المستدامة.
([81]) Wood, lindsey M. sustainable community development: Case studies from India and Kenya, University of Wisconsin, Stevens Point, ٢٠٠٩.

(ISSN: 2356 - 9492)

تلبي طموحاتهم، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي بالانسجام مع الطبيعة)، والسلام (تشجيع قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل، وتخلو من الخوف والعنف)، والشراكة (تنشيط الشراكة العالمية). و١٦٩ غاية تغطي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والسابق ذكرها. و٢٣٠ مؤشر لرصد واستعراض الإنجاز في تحقيق الأهداف٨٢.

أ) <u>المؤشرات الاجتماعية:</u> وسنتناول اهم المؤشرات الاجتماعية في التنمية المستدامة:

١- **حماية صحة الإنسان وتعزيزها:** أهم متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالإنسان هي توفر مياه شرب صحية وخدمات صحية، ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان الذين لا تتوفر لهم هذه الخدمات إلى مجموع السكان[٨٣].

٢- **معدل البطالة:** يعكس هذا المؤشر عدد الأفراد في سن العمل والقادرين عليه، ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما.

٣- **معدل الأمية بين البالغين:** ويحسب من خلال نسبة الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة، والذين هم أميون إلى مجموع البالغين.

٤- **معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي والثانوي والعالي:** وهم عدد الملتحقين بهذه المدارس الأولى والعليا إلى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر مدى نشر التعليم والمعرفة في بلد ما.

٥- **معدل النمو السكاني:** يوضح متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان، وأهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان.

٦- **نسبة السكان في المناطق الحضرية:** ويمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية إلى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري، وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.

---

(٣) Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development, United Nations report.

(١)Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development, United Nations report.

ب) <u>المؤشرات البيئية «الإيكولوجية»</u>: وسنتناول اهم المؤشرات البيئية في التنمية المستدامة:

١- **التصحر:** قياس الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد، ويعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.[٨٤]

٢- **نصيب الفرد من الأراضي الزراعية:** ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، ونصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي، فالزراعة توفر الغذاء وفرص العمل، وتعد المحرك للنمو الاقتصادي، خاصة وأنها تساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة.

٣- **التغير في مساحات الغابات والأراضي الحرجية:** يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالية، فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي، أما العكس فيشير إلى توسع التصحر وزحفه إلى الأراضي الخضراء.

ج) المؤشرات البشرية: نظرا لأهمية التنمية البشرية فقد ارتبطت بالتنمية المستدامة حيث تبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل، بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة، حيثُ أنّه لا وجود لتنمية مستدامة بدون التنمية البشرية.

د) مكافحة الفساد: من أولويات التنمية المستدامة على مكافحة الفساد داخل مؤسسات الدولة الحكومية، من خلال توفير المزيد من فرص العمل للفئات المهمشة، وضمان تحقيق السلام الاجتماعي، وتعزيز قواعد الحوكمة والإفصاح للشركات، وتوفير قطاع واسع من المنتجات الاستثمارية، بالإضافة إلى أنها تساوي بين الجنسين، وتساوي بين الجميع بالتنمية الاقتصادية الشاملة، فضلًا عن توفير الأموال الضرورية لإيصال الخدمات الأساسية للمواطنين وخاصة المستضعفين منهم.

(١) راجع د. محمد ذكي علي السيد، أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي، مرجع سابق، ص٩ وما بعدها.

(ISSN: 2356 - 9492)

ويُمكن إبراز بعض المؤشرات وأهداف التنمية المستدامة في الجدول الآتي:

جدول رقم (١)

أهداف وبعض مؤشرات التنمية المستدامة

الهدف	الغاية	المؤشر
القضاء على الفقر	القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم.	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، مصنفين بحسب نوع الجنس، والفئة العمرية، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي (حضري/ ريفي).
القضاء التام على الجوع	القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام ٢٠٣٠.	معدل انتشار نقص التغذية.
الصحة الجيدة والرفاة	ضمان حياة صحية وخفض النسبة العالمية للوفيات إلى أقل من ٧٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي بحلول عام ٢٠٣٠.	الوفيات لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي.
التعليم الجيد	ضمان التعليم للجميع بأن يتمتّع جميع البنات والبنين	النسبة المئوية للأطفال/ الشباب: (أ) في الصف

(ISSN: 2356 - 9492)

	والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠.	الثاني الثالث؛ (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ (ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في '١' القراءة، '٢' الرياضيات. التصنيفات بحسب: نوع الجنس، والموقع، والثروة وتصنيفات أخرى.
المساواة بين الجنسين	تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.	ما إذا كانت ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس نوع الجنس.
المياه النظيفة والنظافة الصحية	تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠.	النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة.
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠.	النسبة المئوية للسكان المستفيدين من خدمات الكهرباء.

العمل اللائق ونمو الاقتصاد	الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة على الأقل سنويا في أقل البلدان نموا.	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية	إقامة بنية تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنية التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة.	نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول.
١. الحد من أوجه عدم المساواه	التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى ٤٠ في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام ٢٠٣٠.	معدلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى ٤٠ في المائة من السكان ومجموع السكان.
١. مدن ومجتمعات محلية مستدامة	بناء مدن مستدامة وضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى	نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير

(ISSN: 2356 - 9492)

	الأحياء الفقيرة، بحلول عام ٢٠٣٠.	لائقة.
٧. الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	الاستهلاك والإنتاج المستدام، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها.	عدد البلدان التي لديها خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدام أو التي أدمجت تلك الخطط في سياساتها الوطنية باعتبار أولوية أو غاية.
٨. العمل المناخي	مكافحة تغير المناخ وتعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار.	عدد الدول التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ
٩. الحياة تحت الماء	تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات.	قياس متوسط الحموضة البحرية في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات.
١٠. الحياة في البر	تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات	صافي خسائر الغابات الدائمة.

	المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٢٠.	
١٦. السلام والعدل والمؤسسات القوية	العمل علي تحقيق السلام والحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان.	عدد ضحايا القتل العمد لكل ١٠٠٠٠٠ ألف نسمة، بحسب الفئة العمرية ونوع الجنس.
١٧. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	تعزيز تعبئة الموارد المحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.	الإيرادات الحكومية الإجمالية (بحسب المصدر) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول: بواسطة الباحث بالاعتماد علي المصدر:[٨٥]

رابعاً: خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠

من حلال رؤية اقتصادية لرفع النمو الاقتصادي وتطوير الاقتصاد المصري وضعت مصر خطة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وجعله من أهم ٣٠ اقتصاد في العالم، ومن خلال حزمة برامج وأهداف، وتم وضع الخطة في عام ٢٠١٥ وتم الاسترشاد

(١) Statistical commission, Report of the Inter-Agency and expert group on sustainable development goal indicators, Economic and social council, United Nations report, 2016, P. 15-30.

(ISSN: 2356 - 9492)

بالأهداف والمؤشرات الواردة في خطط التنمية المستدامة المعتمدة من الأمم المتحدة، وتم النص علي الأوضاع الحالية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية والمؤسسية في عام ٢٠١٥ والمأمول الوصول إليه في عام ٢٠٣٠ مرورا بـ ٢٠٢٠، وتعتبر خطة التنمية المستدامة من التخطيط التأشيري التي تتدخل فيه الدولة من خلال السياسة الاقتصادية والتوجيه الاقتصادي. طبقا لآليات الاقتصاد الحر.

أسباب احتياج مصر لاستراتيجية التنمية المستدامة:[٨٦]

١- وضع رؤية موحدة سياسية واقتصادية واجتماعية طويلة المدي تكون ميثاق ملزم للخطط التنموية متوسطة وقصيرة المدي على المستوي القومي والمحلي والقطاعي.

٢- تمكين مصر لتكون لاعبا فاعلا في البيئة الدولية التي تتميز بالديناميكية والتطورات المتلاحقة.

٣- تحقيق طموحات الشعب المصري وتحسين مستوي معيشته ورفع كفاءة الخدمات التي تمس حياته اليومية.

٤- تمكين المجتمع المدني والبرلمان من متابعة ومراقبة الاستراتيجية من خلال تحديد أهداف واضحة ومؤشرات قياس أداء ومستهدفات تنمية وبرامج ومشروعات يتم تنفيذها في إطار زمني معروف.

٥- التوافق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥ ومع استراتيجية التنمية المستدامة لأفريقيا ٢٠٦٣.

أبعاد ومحاور خطة التنمية المستدامة في مصر ٢٠٣٠:[٨٧]

١- **البعد البيئي:** البيئة، والتنمية العمرانية.

٢- **العد الاجتماعي:** العدالة الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والتدريب، والثقافة.

٣- **البعد الاقتصادي:** التنمية الاقتصادية، والطاقة، المعرفة والابتكار، والبحث العلمي، والشفافية، وكفاءة المؤسسات الحكومية.

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠، الملخص التنفيذي، ص٢،
(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠، الملخص التنفيذي، ص٧،

ولكل محور من محاور الاستراتيجية، تم تحديد هدف عام، وأهداف فرعية، وترجمة هذه الأهداف الي مؤشرات لقياس الأداء ومدي التقدم في تحقيق هذه الأهداف، وتنقسم هذه المؤشرات الي مدخلات لتقييم الوضع الحالي، ومخرجات لتقييم مستوي المخرجات المُحَقَّقَة مُقارنة بالمُخَطَط. والنتائج الاستراتيجية لمعرفة مستوي تحقيق النتيجة المرجوة من خلال تقييم أثرها الفعلي الملموس، ومؤشرات مستحدثة لقياس الأداء.

وفيما يلي عرض للبعد الاقتصادي، وأهدافه وأهم مؤشراته.

١) البعد الاقتصادي:

تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في مصر حتى عام 2030 أن يكون الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبط يتميّز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميّز بالتنافسية والتنوّع ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعب فاعاً في الاقتصاد العالمي، قادراً على التكيّف مع المتغيّرات العالمية، وتعظيم القيمة المُضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع". وجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية رؤية مصر ٢٠٣٠

م	الهدف	التعريف
١	**استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي**	خفض نسبة الدين العام الي الناتج المحلي الإجمالي وخفض نسبة العجز الكلي الي الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ علي استقرار مستوي الأسعار.
٢	**تحقيق نمو احتوائي ومستدام**	رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق نمو متوازن إقليميا وزيادة مشاركة المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل وتحقيق التمكين الاقتصادي للعمل علي

(ISSN: 2356 - 9492)

		تخفيض معدلات الفقر.
٣	**زيادة التنافسية والنوع والاعتماد على المعرفة**	زيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصري دولياً وزيادة مساهمة الصادرات في معدل النمو الاقتصادي ورفع مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة الخدمات الإنتاجية وذلك اتساقا مع توجهات الحكومة والممارسات العالمية في هذا الشأن التي تعتبر كل من الصناعة والخدمات محركا مزدوجا للنمو.
٤	**تعظيم القيمة المضافة**	زيادة المكون المحلى في المحتوي الصناعي وخفض عجز الميزان التجاري.
٥	**يلعب دور فعال في الاقتصاد العالمي قادرا على التكيف مع المتغيرات العالمية**	زيادة مساهمة الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي لتصبح مصر من اكبر ٣٠ دولة في مجال الأسواق العالمية، ومن ضمن أفضل ١٠ دول في مجال الإصلاحات الاقتصادية وضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال ١٠ سنوات وضمن الدول حديثة التصنيع خلال ٥ سنوات.
٦	**توفير فرص عمل لائق ومنتج**	خفض معدل البطالة ومضاعفة معدلات الإنتاجية.
٧	**يصل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي الي مصاف الدول ذات الدخل**	تحسين مستوي معيشة المواطنين.

	المتوسط المرتفع	
٨	**دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد**	العمل على دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد وخفض حجم المعاملات غير الرسمية، من خلال تطوير آليات دمج هذا القطاع وتوفير الحوافز والقضاء علي المعوقات.

الجدول إعداد الباحث بالاعتماد علي المصدر[٨٨].

المطلب الثاني

الإصلاح الاقتصادي وتطور المؤشرات الاقتصادية لخطة التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠

بوجود خطة التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠ والذي تم إقرارها في عام ٢٠١٥ أصبح من الضروري تحليل المؤشرات الاقتصادية وبالتالي معرفة التقدم الاقتصادي للدولة ولجأت الدولة لعملية الإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٦، ونتيجة المشكلات الاقتصادية وعدم إصلاح هيكل الاقتصاد المصري الذي أدي لقيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م والتي أدت لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي حتي قامت الثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وبدأ الاستقرار السياسي والذي كان النتيجة الطبيعية لها الاستقرار الاقتصادي وعملية الإصلاح الاقتصادي المصري في عام ٢٠١٦م.

أولا: الأوضاع الاقتصادية منذ قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م:

بالرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي فقد أسفرت السياسات الاقتصادية عن التراجع المستمر في نصيب الأجور من الناتج المحلى الإجمالي لتقتصر على ٢٦% مقابل ٧٤% لعوائد الملكية، والتفاوت الشديد في نصيب الشرائح المختلفة للسكان من الدخل وإجمالي الإنفاق، لتصل نسبة الفقراء الذين يعيشون بأقل من ٢ دولار في اليوم إلى

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠، الملخص التنفيذي، ص ٢١.

(ISSN: 2356 - 9492)

٤٣% من إجمالي السكان، وذلك وفقاً للأرقام الرسمية[٨٩]، ومعاناة الكثير من فئات المجتمع.

ونظرا للخلل في توزيع الدخل قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م تطلب إسقاط النظام والمطالبة بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية، وأدي ذلك للانفلات الأمني وانهيار الاقتصاد، وقد أدى سوء إدارة الفترة الانتقالية إلى الكشف عن مدى هشاشة الأوضاع الاقتصادية، ففي ظل الإحجام عن فرض أي قيود على حركة رؤوس الأموال الأجنبية، أسفر الوضع خلال الشهور الأولى للثورة عن خروج ما يقرب من ٩ مليار دولار من البلاد تشكل مبيعات الأجانب لما في حوزتهم من أذون الخزانة ومحافظ أوراقهم المالية في البورصة، وقد أدى الانفلات الأمني إلى التراجع الحاد للإيرادات السياحية، وانحسار تدفقات الاستثمار المباشر، ونظرية الاقتصاد الحديثة لا تغفل اثر عنصر الاستقرار السياسي والاقتصادي[٩٠]، ومع استمرار استيراد السلع الأساسية وعدم حظر استيراد السلع الكمالية أو ذات البديل المحلى، كان من الطبيعي أن يؤدى تراجع موارد النقد الأجنبي إلى عجز في ميزان المدفوعات، وتراجع رصيد احتياطيات مصر الدولية من النقد الأجنبي من ٣٥ مليار دولار إلى ١٨,١ مليار دولار فيما بين يناير وديسمبر ٢٠١١[٩١].

وفي ظل الانفلات الأمني أدي إلى التأثير بالسلب على حركة نقل البضائع ومستلزمات الإنتاج، وحال دون انتظام العمل في العديد من المصانع والمنشآت التي أغلقت أبوابها أو خفضت معدلات التشغيل، مع استمرار الاحتجاجات بين صفوف الطبقة العاملة والعديد من فئات المجتمع محدودة الدخل، وتراجع معدل نمو الاقتصاد المصري خلال ٢٠١١ إلى ١,٩% مقابل ٥,١% في٢٠١٠، وتراجعت معدلات النمو لبعض القطاعات الاقتصادية، مثل السياحة وقناة السويس والصناعات التحويلية، وهروب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قطاعات أخرى، كما حدث لقطاع البترول

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٥، يوليو ٢٠١٦.

(١)Allan Meltzer, The role of money: Comment controlling monetary the American Economic Review Mar. 1977. p. 29.

(٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١١ ـ ٢٠١٦.

والتشييد والبناء، وعانى الاقتصاد المصري من تباطؤ النمو خلال السنوات التالية للثورة، وانخفض الاحتياطي النقدي المصري لأقل مستوياته؛ فقد وصل الاحتياطي النقدي في ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٣٥,٨ مليار دولار، وتراجع في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ إلى ١٥,٥ مليار دولار، وانخفضت الاستثمارات الأجنبية والعربية في مصر خلال الفترة من يونيو٢٠١٢ وحتى يونيو٢٠١٣ إلى أقل مستوياتها؛ فبعد أن وصلت الاستثمارات الأجنبية والعربية إلى ١٣,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٩ انخفضت خلال عام ٢٠١٢ لتصل إلى ٢ مليار دولار، ثم انخفضت خلال عام ٢٠١٣ لتصل إلى أقل من مليار دولار[٩٢]، والأهم من هذه الأرقام والإحصائيات هو استمرار معاناة الناس من ثلاثية ارتفاع الأسعار، وندرة فرص العمل[٩٣]، وتراجع مستوى الخدمات العامة.

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية المصرية بعد ثورة ٣٠ يونيو وقبل اتفاق الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦:

في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو، بدأ الاتجاه التدريجي لتقليص عجز الموازنة والدين العام كهدف رئيسي في المرحلة المقبلة، وقد انعكس ذلك إلى حد ما في الموازنة الجديدة وإجراءات تحريك أسعار بعض السلع والخدمات، والتي تهدف إلى تقليص عجز الموازنة إلى ١٠% فقط من الناتج المحلى في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ في مقابل ١٢% في العام السابق، وتخفيض الدين العام ليصل إلى ٩٠% من الناتج المحلى الإجمالي كخطوة أولى في مساعي ستمتد لأعوام مقبلة، وتهدف للوصول به إلى حدود الـ ٨٠%-٨٥% بحلول عام ٢٠١٧/٢٠١٦[٩٤].

وفي ظل بعض الأزمات في هذه الفترة مثل السيول على محافظتي الإسكندرية والبحيرة، وسقوط الطائرة الروسية، وتراجع المساندة الخليجية، وتباطؤ التجارة العالمية، إلا أننا نرى أن الجانب الآخر يرجع إلى عدم الاتساق بين البرامج والسياسات التي تتبعها الدولة، مما عجل بالاستعانة ببرامج صندوق النقد الدولي لتقديم الدعم لمصر

(١) تقارير متنوعة من البنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.
(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سبتمبر ٢٠١٧.
(٣) البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، يناير ٢٠١٨.

(ISSN: 2356 - 9492)

للخروج من أزمتها الاقتصادية، وفى عام ٢٠١٦ استمر تباطؤ النمو الاقتصادي، بينما ارتفع التضخم إلى ٣٠% في سابقة هي الأولي من نوعها في مصر نتيجة قرار تعويم الجنيه المصري (أي تركه إلى آليات السوق لتجد قيمته دون تدخل الدولة طبقاً لقاعدة العرض والطلب). وتشير التقديرات إلى معدل النمو الاقتصادي أنه قد بلغ ٣,٨% في ٢٠١٥/٢٠١٦، وتعرض قطاع التصنيع لمعوقات بسبب نقص العملة الأجنبية وسعر الجنيه المبالغ في ارتفاعه، بينما انخفضت إيرادات السياحة نتيجة القيام بأعمال إرهابية، فزاد ارتفاع عجز الحساب الجاري، وانخفضت الاحتياطيات النقدية، ولم يؤد تخفيض سعر الصرف الرسمي بنسبة ١٣% في مارس ٢٠١٦ إلى استعادة توازن السوق، وظلت الضغوط قوية على سعر الصرف والاحتياطيات، ومع نهاية سبتمبر، كانت علاوة السوق الموازية قد تجاوزت ٣٠%، وأشارت التقديرات إلى أن سعر الصرف الرسمي مبالغ في ارتفاعه بحوالي ٢٥% بالقيمة الفعلية الحقيقية٩٥مما أدي لقيام برنامج الإصلاح الاقتصادي.

نفذت مصر بعض الإجراءات الإصلاحية قبل اتفاق ٢٠١٦م وهي:

١- تخفيض البنك المركزي المصري سعر الجنيه ورفع أسعار الفائدة، لمحاولة احتواء الضغوط التضخمية، ثم عاود تخفيض سعر الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي في عام ٢٠١٦م بنسبة ٣٢,٥%، كما ترك البنك المركزي الحرية للبنوك في تحديد أسعار البيع والشراء متواصل ارتفاع سعر الصرف ليصل متوسط قدره ١٤,٦٤٥جنيه للدولار[٩٦].

٢- رفع أسعار الفائدة الأساسية بواقع ٣٠٠ نقطة أساسية، ورفع أسعار الفائدة على الإقراض إلى ١٧,٥%.

٣- رفع أسعار البنزين بنسبة ٣٥% في المتوسط لخفض الدعم عن الوقود[٩٧].

(١) راجع د. هناء فؤاد، اقتصاديات مصر، مرجع سابق، غير منشور، وتقارير متنوعة من البنك المركزي المصري، ووزارة المالية.

(٢)Press release. No.16,501, Ibid ,pg ., The IMF

(١) قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٠٨ سنة ٢٠١٧م بشان الموافقة على الموافقة على اتفاق تسهيل الصندوق الممدد بين مصر وصندوق النقد الدولي، الذى اعتمده مجلس إدارة الصندوق في ٢٠١٦/١١/١١م منشور في الجريدة الرسمية، ع ١٥ فبراير ٢٠١٨م، ص٤..

٤- تخفيض دعم الكهرباء، وذلك برفع التعريفة بنحو ٤٠%.

٥- إصدار قانون الخدمة المدنية رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦م، ويتضمن تحديث إجراءات العاملين بالدولة[٩٨].

٦- إصدار قانون ضريبة القيمة المضافة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦، وذلك بسعر ١٣% عام ٢٠١٧/٢٠١٦م – مقارنة بسعر ١٠% في الضريبة العامة على المبيعات التي كانت مطبقة قبل قانون ضريبة القيمة المضافة – على أن يتم ارتفاع السعر إلى ١٤% مع بداية العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧[٩٩].

ثالثاً: برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر عام ٢٠١٦:

وفي ظل المؤشرات الاقتصادية الكلية والتدهور الذي اصبح واضحا لم يعد أمام مصر سوى استكمال المفاوضات مع صندوق النقد الدولي من أجل تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي، وكانت تستهدف الحكومة تمويل برنامجها الاقتصادي بنحو ١٢ مليار دولار، خلال ٣ سنوات بدعم من صندوق النقد الدولي، والباقي من إصدار سندات وتمويل من البنك الدولي ومصادر أخرى، وطرح ما بين ٥ إلى ٦ شركات حكومية في البورصة، خلال ٢٠١٦-٢٠١٧، وقد نشر صندوق النقد الدولي ملخص البرنامج المصري المقدم للصندوق، والذى وافق بموجبه على إقراض مصر ١٢ مليار دولار، بموجب اتفاق برنامج تسهيل الصندوق الممد عام ٢٠١٦م، وبعدما قامت مصر بتنفيذ حزمة من الإصلاحات في هيكل الاقتصادي؛ طلبت قرضا من صندوق النقد الدولي بقدر ٨,٥٩٦٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٤٢٢% من حصتها في الصندوق أو حوالى ١٢ مليار دولار أمريكي) لدعم برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي من خلال تسهيل الصندوق المحدد (EFF) الذى يغطى ثلاث سنوات، لإعادة بناء الاحتياطيات، واحتواء التضخم وضبط الأوضاع المالية والسيطرة على الدين العام، ودعم النمو، والتقليل من معد

(٢) قانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦م بإصدار قانون الخدمة المدنية، منشور في: الجريدة الرسمية، ع ٤٣ مكرر (أ)، ١نوفمبر ٢٠١٦م.
(٣) أقر البرلمان قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦م بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة، منشور في: الجريدة الرسمية، ع ٣٥ مكرر (ج)، ٧سبتمبر ٢٠١٦م.

(ISSN: 2356 - 9492)

البطالة وزيادة حجم الصادرات وتحسين المالية العامة للدولة[١٠٠]، وطبقا لصندوق النقد الدولي ستحصل مصر على قيمة القرض موزعه على ٦ دفعات كالتالي:

- الدفعة الأولى: تحصل مصر على ٢,٧٥ مليار دولار في نوفمبر ٢٠١٦م.
- الدفعة الثانية: تحصل مصر على ١,٢٥ مليار دولار في مارس ٢٠١٧م.
- الدفعة الثالثة: تحصل مصر على ٢ مليار دولار في ١ نوفمبر ٢٠١٧م.
- الدفعة الرابعة: تحصل مصر على ٢ مليار دولار في ١٥ مارس ٢٠١٨م.
- الدفعة الخامسة: تحصل مصر على ٢ مليار دولار في ١١ نوفمبر ٢٠١٨م.
- الدفعة السادسة: تحصل مصر على ٢ مليار دولار في ١٥ مارس ٢٠١٩م.

أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي المصري ٢٠١٦م:

أ) أهداف قصيرة الأجل:

١- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

٢- تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي كأحد المكونات الرئيسية للبرنامج عن طريق إنفاق بنسبة إضافية تبلغ ١% من إجمالي الناتج المحلى على دعم المواد الغذائية.

٣- إلغاء دعم الطاقة تدريجيا، على مدى (٣-٥) سنوات.

٤- وفق نظام ضريبي جيد رفع كفاءة الإدارة الضريبية.

٥- لتحقيق نمو بمعدلات مرتفعة في الاستثمار المحلى والأجنبي والصادرات ومحاولة تحسين مناخ للأعمال بدلا من الاعتماد على الاستهلاك الممول والاستدانة.

٦- أن يصل العجز الكلى نحو ٣,٩% في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١م.

ب) أهداف طويلة الأجل:

١- تصحيح الاختلالات المالية والاختلالات في ميزان المدفوعات بما يضمن بقاء الدين العام في حدود يمكن تحملها وبالتالي استعادة الثقة المحلية والدولية في الاقتصاد المصري وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين[١٠١].

(٢) قرار الموافقة على اتفاق مصر وصندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

(١)The IMF, press seleaseno.16/501,Ibid,P7

٢- تحقيق النمو الاقتصادي بمعدل نمو يصل الى ٤% خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧م ليرتفع الى حدود ٥% و٦% على المدى المتوسط، وهو من شأنه خفض معدلات البطالة الى ١٠% في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩م ثم يصل الى ٦,٧% في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١م.

٣- خفض الدين الحكومي نحو ٨٠ من الناتج خلال خمس سنوات.

٤- زيادة الاستثمار في البنية الأساسية والخدمات العامة الرئيسية والمقدمة للمواطنين.

٥- تشجيع الصادرات وزيادة القدرة التنافسية والاعتماد على الإنتاج، وخاصة الصناعي؛ ومن زيادة التصدير وزيادة معدلات التشغيل من خلال إيجاد فرص عمل حقيقة وجديدة.

٦- تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة ومستدامة، يستفيد منها المجتمع بمختلف فئاته.

وتعهدت مصر بالقيام بالإصلاحات الاقتصادية بتوقيعها خطاب النوايا في ٧ نوفمبر عام ٢٠١٦م، بهدف الحفاظ على سعر صرف مرن، وتحسين تنافسية مصر الخارجية، وجذب الاستثمار الأجنبي، ومن ثم دعم الصادرات والسياحة المصرية، وتقوية القطاع المالي، وتنمية القطاع الخاص، ومن ثم يتمكن البنك المركزي من تكوين الاحتياطيات الدولية، وزيادة القيمة المضافة التي من خلالها ستزداد الإيرادات الحكومية، وتقليص دعم الطاقة، وقال الصندوق إن البرنامج المصري يقوم على أربع ركائز أساسية، وهي:

١- إجراء تعديل كبير في السياسات، بما في ذلك تحرير نظام الصرف الأجنبي للتخلص من نقص العملة الأجنبية وتشجيع الاستثمار والصادرات، وانتهاج سياسة نقدية تهدف إلى احتواء التضخم[١٠٢]، والقيام بإجراءات للتقشف المالي تضمن وضع الدين العام على مسار مستدام.

(١) وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، مارس ٢٠١٨.

(ISSN: 2356 - 9492)

٢- تقوية شبكة الأمان الاجتماعي عن طريق زيادة الإنفاق على دعم السلع الغذائية والتحويلات النقدية

٣- إجراء إصلاحات هيكلية واسعة النطاق تدفع إلى تحقيق نمو احتوائي بمعدلات أعلى، وزيادة فرص العمل للشباب والنساء.

٤- الحصول على تمويل خارجي جديد لسد الفجوة التمويلية[١٠٣].

وقام البنك المركزي في٣ نوفمبر ٢٠١٦ بتحرير نظام سعر الصرف، واعتماد نظام صرف مرن، ويقول الصندوق إن الحفاظ على نظام سعر الصرف المرن، الذي يتحدد فيه سعر الصرف تبعاً لقوى السوق، سيؤدي إلى تحسين تنافسية مصر الخارجية، ودعم الصادرات والسياحة، وجذب الاستثمار الأجنبي، كما سيسمح هذا للبنك المركزي بإعادة بناء احتياطاته الدولية، وقال الصندوق في بيانه إن السياسة النقدية ستركز على احتواء التضخم، وسيتحقق هذا بالسيطرة على الائتمان المقدم للحكومة، وفيما يتعلق بالسياسة المالية العامة، قال صندوق النقد الدولي إن الهدف الأساسي للسياسة المالية العامة هو وضع الدين العام على مسار تنازلي واضح وإعادته إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها، وتوقع الصندوق أن تزداد الإيرادات الضريبية، وهو ما يرجع في معظمه إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي وافق عليها مجلس النواب في أغسطس ٢٠١٦، وبالتزامن مع ذلك سيتم تخفيض النفقات الجارية بسبب تخفيض الدعم واحتواء فاتورة الأجور، مضيفاً أن زيادة أسعار الوقود التي أعلنت في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ خطوة مهمة في هذا الاتجاه.

وأكد برنامج الإصلاح الاقتصادي على تعزيز برامج الحماية الاجتماعية لتخفيف أثر عملية الإصلاح، وفي هذا السياق، سيتم توجيه نسبة من الوفر المحقق في المالية العامة تبلغ حوالي١% من إجمالي الناتج المحلي إلى زيادة الدعم على السلع الغذائية، والتحويلات النقدية للمسنين والأسر محدودة الدخل، وغيرها من البرامج الاجتماعية

(٢) صندوق النقد الدولي، تقرير صندوق النقد الدولي عن برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، ٢٠١٦.

الموجهة للمستحقين على رأسها برنامجي كرامة وتكافل، والهدف من ذلك هو تنفيذ البرامج التي تقدم دعماً مباشراً للأسر الفقيرة كبديل لدعم الطاقة غير الموجه بدقة إلى المستحقين.

ويحتوي برنامج الإصلاح الاقتصادي علي الإصلاحات الهيكلية والنمو الاحتوائي قال الصندوق إن البرنامج سيساعد على معالجة التحديات المزمنة التي يمثلها النمو المنخفض والبطالة المرتفعة، وتتضمن الإجراءات المزمعة تبسيط إصدار التصاريح الصناعية لكل منشآت الأعمال، وإتاحة مزيد من فرص التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووضع إجراءات جديدة للإعسار والإفلاس، والاهتمام بالعدالة الاجتماعية مع النمو الاقتصادي، ومحاربة الفقر وتقديم المساعدات الاجتماعية والضمان الاجتماعي للفقراء، وأهمية الاستقرار السياسي لنجاح الاقتصاد، وأهمية الاستثمار في دفع عجلة الاقتصاد، وأهمية تقليص عجز الموازنة والدين العام، وضرورة الاهتمام بالحفاظ علي سعر الصرف للجنيه المصري، وتكامل السياسات الاقتصادية المالية والنقدية، وضرورة وجود خطط طوارئ اقتصادية لمواجهة الأزمات الاقتصادية.

رابعاً: تطور المؤشرات الاقتصادية في خطة التنمية المستدامة:

بالنظر الي أداء الاقتصاد المصري في عام ٢٠١٩ – ٢٠٢٠ ومُقارنته بأدائه في عام ٢٠١٤–٢٠١٥ عام اعتماد خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، أدي ذلك الي انخفاض العجز الكلي للموازنة العامة للدولة خلال الفترة (يوليو– ديسمبر) من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦م الى ١,١% مقارنة ب ٢,١% خلال نفس الفترة، وكذلك ارتفاع رصيد الاحتياطي الأجنبي ليصل الى ٢٨,٥٢ مليار دولار في مارس عام ٢,١٧م، مقارنة ب ٢٣,٠٥ مليار دولار في نوفمبر ٢٠١٦م، وارتفاع مؤشرات البورصة المصرية مؤخرا وصلت الى نحو ٥٥% في ظل زيادة كبيرة في حجم التعاملات وفي مشتريات المستثمرين الأجانب، وفي الفترة من (أكتوبر– ديسمبر) عام ٢٠١٦م زيادة في إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى مصر بمعدل ٢٤,٧% لتسجيل نحو ٤ مليار دولار مقابل ٣,٢ مليار دولار خلال الفترة، وزيادة الاستثمارات الأجنبية في أذون وسندات الخزانة المصرية، وزيادة موارد الجهاز المصرفي بالعملة الأجنبية لتبلغ ٧,٥ مليار دولار منذ تحرير سعر الصرف.

(ISSN: 2356 - 9492)

وشهد الاقتصاد المصري العديد من الإصلاحات الهيكلية، المالية والنقدية، وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما انعكس تأثيرها على مؤشرات أداء الاقتصاد المصري وتوقعات نموه خلال السنوات القادمة، والذي تبنى سياسات للإصلاح الشامل بهدف تصحيح الاختلالات المالية والاختلالات في ميزان المدفوعات، ودفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل، وتوفير الحماية الاجتماعية، وهدفت تلك الإصلاحات الهيكلية الى تحقيق النمو الشامل الاحتوائي بما يعزز خلق فرص عمل جديدة، وزيادة وتوزي الصادرات، وتحسين مناخ الاستثمار، وتطوير إدارة المالية العامة، وقد ترتب على تلك الإصلاحات ليس فقط تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال عام ٢٠١٨ –٢٠١٩م، وإنما تحسن توقعات مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال السنوات القادمة، وكذلك استعادة الثقة المحلية والدولية في الاقتصاد المصري.

وسوف نقوم بتحليل بعض المؤشرات الاقتصاد للتنمية المستدامة مثل معدلات التضخم، ومعدلات البطالة، ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، وعجز الموازنة، وسعر الصرف، الاستثمارات الأجنبية، وحجم الودائع، والديون، وغيرها، بهدف معرفة الاتجاه الذي يسير فيه الاقتصاد المصري بعد هذه الفترة من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وهي كالآتي:

١- معدلات التضخم، ارتفعت معدلات التضخم في بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي لمصر لعام ٢٠١٦م بمعدلات كبيرة طوال العام الأول من البرنامج ٢٠١٧م، ثم أخذت بعد ذلك في الانخفاض، مع بقائها معدلات مرتفعة في العام التالي ٢٠١٨م، وارتفاع معدلات التضخم في السنة الأولى لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي لنسب مرتفعة جدا، فوصل معدل التضخم الأساسي في شهر يوليو ٢٠١٧م الى ٣٥,٢٦% نتيجة لتعويم سعر صرف الجنية المصري، بينما كانت معدلات التضخم الأساسي قبل التعويم مباشرة ١٥,٧٢% في أكتوبر ٢٠١٦م في أكتوبر ٢٠١٦م، وبعد انقضاء العام الأول من تنفيذ البرنامج بدأت معدلات التضخم في الانخفاض، بسبب الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي لخفض نسب التضخم، والتي نجحت في خفض معدل التضخم الأساسي بداية من نوفمبر ٢٠١٧م حيث سجل نسبة ٢٥,٥٤% ثم واصل الانخفاض

حتى وصل الى ١١,٤٥% في مايو ٢٠١٨م، ومن الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي المصري للسيطرة على التضخم رفع أسعار الفائدة من أكتوبر ٢٠١٦م لتستقر عند ١٨,٧٥ لسعر الإيداع و ١٩,٧٥ لسعر الإقراض مقارنة ١٠% في المتوسط خلال السنوات السابقة[١٠٤].

٢- سعر الصرف، على مستوي سعر الصرف تم توحيد سعر الصرف بعد تعويم الجنيه في نوفمبر ٢٠١٦م؛ فبعد أن كان لدولار سعر رسميا يقترب من ٨ جنية مصري، سعر أخر في السوق الموازية، يقدر بحوالي ١٦ جنيه، تم توحيد سعر الصرف، ليصل الى حوالى ١٨ جنيه بعد التعويم[١٠٥].

٣- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بأسعار السوق بلغ عام ٢٠١٧/٢٠١٦م نسبة ٤,٢% مقارنة ب ٢,٢% في الأعوام من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣م، كما ارتفع الناتج المحلى الإجمالي في الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧م بنحو ٥,٣% مقارنة بنحو ٣,٩% في الفترة ذاتها من العام المالي السابق ٢٠١٧/٢٠١٦م[١٠٦].

٤- عجز الموازنة، انخفض عجز الموازنة العامة الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي من ١٠,٩% عام ٢٠١٧/٢٠ الى ٩% في موازنة عام ٢٠١٨/٢٠١٧م[١٠٧].

٥- معدلات البطالة، انخفضت معدلات البطالة عام ٢٠١٦ /٢٠١٧م لتسجل نسبة ١٢% مقارنة بنسبة ١٢,٧% ابق ٢٠١٥ /٢٠١٦م[١٠٨].

٦- صافى الاحتياطيات الدولية، ارتفع صافى الاحتياطيات الدولية بشكل كبير بعد تنفيذ برنامج الإصلاح ليسجل اعلى مستوى له منذ ٧ سنوات؛ فوصل الى ٣٧ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٧م، مقارنا ب ٣١,٣٠ ديسمبر في ٢٠١٦م، وبما يغطى ٧,٥ شهور من الواردات السلعية، وبذلك تخطى الاحتياطي الأجنبي قيمة الاحتياطي

(١) وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، إعداد مختلفة.
(٢) IMF. Country Report no. 17/290.Arab REPUBLIC OF Egypt. September 2017.p.5.
(١) وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، مارس ٢٠١٨م.
(٢) وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، يناير ٢٠١٨م.
(٣) الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي سبتمبر ٢٠١٧م.

(ISSN: 2356 - 9492)

قبل ثورة يناير ٢٠١١م، تواصل الارتفاع في الاحتياطيات الدولية خلال عام ٢٠١٨م، حتى وصلت الى ٤٤,٤ مليار دولار في أغسطس ٢٠١٨م وبما يغطى ٨,٥ شهور من الواردات السلعية[١٠٩].

٧- انخفض العجز في الميزان التجاري الى ٣٥,٤٣ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦م، مقارنة ب ٣٨,٦٨ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥م، بانخفاض قدره ٨,٤% ويأتي تراجع العجز في الميزان التجاري الى ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بمعدل في ٢٠١٧/٢٠١٦م، عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥م، وارتفاع الواردات السلعية بمعدل طفيف بلغ ٢٠١٧/٢٠١٦م، عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥م[١١٠].

٨- الاستثمار الأجنبي المباشر، زاد صافى الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل الى ٧,٩٢ مليار دولار في ٢٠١٧/٢٠١٦م مقارنة ب ٦,٩٣ مليار دولار عام ٢٠١٦/٢٠١٥م؛ كنتيجة لزيادة الاستثمار في قطاع البترول بمعدل ٨٤,٢%[١١١].

٩- حجم الودائع في البنوك المصرية بعد برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ فبلغ إجمالي الودائع في البنوك المصرية في يونيو ٢٠١٧م مبلغ ٣,٠٤ تريليون جنية، مقارنة ب ٢٠١٢ تريليون جنية في يونيو ٢٠١٦م، ثم وصلت الى ٣,٥٨٦ تريليون جنية في يوليو ٢٠١٨م[١١٢].

١٠- هيكل الدين العام، ارتفع إجمالي الدين العام المحلى الى ٣,١٦ تريليون جنية مصري في مارس ٢٠١٧م، بما يمثل ٩١% من الناتج المحلى الإجمالي ، مقارنا بما قيمته ٢،٥٧ تريليون جنية في يونيو ٢٠١٦م كما ارتفع الدين الخارجي الى ٧٩ مليار دولار في يونيو ٢٠١٧، بما يمثل ٣٤% من الناتج المحلى الإجمالي مقارنا بما قيمته ٥٥,٨ مليار دولار، وبما يمثل ١٧% من الناتج المحلى الإجمالي في يونيو ٢٠١٦م، وجاء ذلك نتيجة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، الذى اشترط الاقتراض لتمويل العجز

(٤) البنك المركزي المصري النشرة الإحصائية الشهرية يناير ٢٠١٨م.
(٥) البنك المركزي المصري النشرة الإحصائية الشهرية يناير ٢٠١٨م.
(١) البنك المركزي المصري، المرجع السابق مباشرة.
(٢) البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية يناير ٢٠١٨م.

وتمويل الاستثمارات الجديدة[١١٣]، ونلاحظ الارتفاع الكبير في الدين العام المحلى، الذى وصل الى ما يزيد عن ٣,٥ تريليون جنيه مصري في مارس ٢٠١٨م، (يلاحظ أنها نفس قيمة الودائع المحلية، أي أن الدين العام المحلى يساوى تقريبا نسبة ١٠٠% من الودائع المحلية)، وارتفع الدين العام الخارجي، حيث وصل الى ٨٨ مليار دولار في مارس ٢٠١٨م بنسبة ٣٦,٨% من الناتج المحلى الإجمالي، بعد أن كان يمثل فقط ١٨,٣% من الناتج المحلى الإجمالي في يونيو ٢٠١٦م قبل البدء في برنامج الإصلاح الاقتصادي لعام ٢٠١٦م.

١١- التأثيرات الاجتماعية، بعد القرارات الاقتصادية الخاصة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، وارتفاع تكاليف المعيشة بسبب تعويم سعر صرف الجنيه المصري؛ ارتفعت أعداد الفقراء في مصر وسقط حوالى ١,٣ مليون فرد تحت خط الفقر خلال العامين ٢٠١٦/٢٠١٧م، حيث بلغ خط الفقر في مصر لعام ٢٠١٥م ما قيمة ٤٨٢ جنيه شهريا للفرد، و٢٤١٠ جنيه للأسرة المكونة من خمسة أفراد، وبعد فقد الجنيه المصري لنصف قيمته الشرائية، يعنى ذلك أن الأسرة تحتاج إلى حوالى ٤٨٢٠ جنيه للوفاء باحتياجاتها الأساسية؛ ولذلك اتخذت الحكومة إجراءات حمائية للطبقات الفقيرة، ولكن رغم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لحماية الطبقات الفقيرة ومنها: برنامج تكافل وكرامة، والذى تمت زيادة مخصصاته المالية لتصل الى ٧,٥ مليار جنيه؛ حتى يستفيد منه ١,٧ مليون اسرة في نهاية يونيو ٢٠١٧، نصيب كل أسرة شهريًا ما بين ٦٢٠ – ١٠٠٠ طبقا لحجم الأسرة، إلا أنها تعد نسبة ضئيلة بالمقارنة بنسبة تغطية برامج الدعم النقدي للأسر في بعض الدول النامية الأخرى.

وبعد تحليل هذه المؤشرات بعد مرور فترة قصيرة على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي لعام ٢٠١٦م، نلاحظ بشكل عام تحسن نمو الناتج المحلى الإجمالي، ووصوله الى معدل اكبر من المعدل المتوقع من صندوق النقد الدولي حيث وصل النمو الى ٤% عام ٢٠١٧م بينما كان صندوق النقد يتوقع وصله الى ٣,٥%[١١٤]، كما زاد

(٣) وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، يناير ٢٠١٨م.
(١)IMF, Country Report no .17.290, Ibid,p.1.

(ISSN: 2356 - 9492)

الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٣%، وانخفض التضخم بعد أن بلغ ذروته في يوليو ٢٠١٧م بنسبة ٣٥,٣% فتراجع الى ١١,٩% في عام فبراير ٢٠١٨م، كما انخفضت معدلات البطالة الى ٩,٩% في عام ٢٠١٨م، كما ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية الى مستويات تاريخية فتجاوزت ٤٤,٤ مليار دولار في أغسطس ٢٠١٨م؛ فحرك ذلك مياه الاقتصاد المصري الراكدة، ولكن على مستوى الدين العام الخارجي، وهى السلبية، والأكثر وضوحا، وقفز الدين الى مستويات مرتفعة؛ حيث تجاوزت نسبته ٣٦% من الناتج المحلى الإجمالي في ٢٠١٨م، وارتفعت خدمة الدين لأرقام كبيرة، حيث تحتل الفوائد وأقساط الدين الصدارة في مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨م بقيمة ٨١٧,٣٤ مليار جنيه من إجمالي المصروفات في موازنة نفس العام البالغ ١,٤٢٤ تريليون جنيه أي بنسبه ٠,٣٨% من إجمالي المصروفات العامة لعام ٢٠١٩/٢٠١٨م، كما أنها تمثل نسبة ٥٤,٧% من إجمالي الإيرادات العامة لعام ٢٠١٩/٢٠١٨م والبالغة ٩٨٩,١٨ مليار جنية ١١٥، وبذلك تلتهم فوائد خدمة الدين الجزء الأكبر من الإيرادات العامة المصرية؛ فكل جنية إيرادات يخصم منه ٨٣ قرشا لسداد فوائد الدين وسداد أقساط الديون، وهذا ولم يوفر البرنامج حماية اجتماعية كافية، إلا الشريحة بسيطة من المجتمع المصري، فالمحور الرئيسي في محاور برنامج الإصلاح الاقتصادي على المستوى الاجتماعي هو برنامج "تكافل وكرامة" يخدم فقط نسبة ٧% من إجمالي الأسر المصرية، ولذلك ينبغي الإصلاح الهيكلي للاقتصاد المصري حتى تؤتى عملية الإصلاح ثمارها.

فيوضح الجدول رقم (٣) تطور أداء الاقتصاد المصري بين الأعوام المذكورة، بالإضافة للمعدلات المُستَهَدَفة في عام ٢٠٢٠ و٢٠٣٠. وقد تم اختيار بعض المؤشرات التي تعكس بعض محاور الخطة، والتي تعكس بدورها الثلاثة أبعاد الرئيسية للخطة (البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي).

(١) وزارة المالية المصرية البيان المالي التمهيدي لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨م.

جدول رقم (٣)

تطور أداء الاقتصاد المصري بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩ والمخطط له حتى ٢٠٣٠

المحور	المؤشر	تعريف المؤشر	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٣٠
التنمية الاقتصادية	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	يقيس التغير في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة المقارنة (بسعر السوق الثابت)	٤,٤%	٤,٣%	٥,٦%	١٠	١٢
	معدل البطالة	يقيس نسبة الأفراد (١٥ – ٦٤ عام) الذين يقدرون علي العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه، ولكنهم لا يجدونه منسوبا الي قوة العمل في نفس الفئة العمرية	١٢,٨%	١٢,٦ %	٨%	١٠	٥
	معدل التضخم	يقيس التغير في الأرقام	١١,٤%	١٤%	٥,٣%	٨	٣ – ٥

(ISSN: 2356 - 9492)

		القياسية لأسعار المستهلكين (السلع والخدمات التي تشتري لأغراض الحياة اليومية)					
	صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليار دولار)	يقيس صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	١٢,٥٤	١٢,٥٢	١٣,٧	١٥	٣٠
	نسبة صافي الميزان الجاري الي الناتج المحلي الإجمالي (%)	يقيس نسبة (الفائض / العجز) في ميزان السلع والخدمات والتحويلات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	– ٣,٦	– ٥,٩	– ٤,٨	– ٣	١
	نسبة العجز الكلي الي الناتج المحلي	يقيس صافي إجمالي الإيرادات وإجمالي المصروفات	١١,٥	١٢,٣	٨,٤	٧,٥	٢,٢٨

	الإجمالي (%)	للحكومة العامة (ويشمل صافي حيازة الأصول المالية) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية					
	نسبة الدين العام الي الناتج المحلي الإجمالي (%)	يمثل رصيد الدين المجمع المستحق علي الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية بعد استبعاد اقتراض الهيئات الاقتصادية من بنك الاستثمار القومي، وذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	١٠١	١٣١,٧	٩٠,٥	٨٥,٧	٧٥
محور العدالة الاجتماعية	نصيب الفرد من الناتج المحلي	يقيس الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار	٣٥٤٧	٣٤٧٧	٢٧٥٠	٤٠٠٠	١٠٠٠٠

(ISSN: 2356 - 9492)

	الإجمالي (دولار أمريكي)	الجارية) منسوبا لعدد السكان					
	نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع (%)	يقيس نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المدقع	٢٧,٨	٤٠	٣٢	٢,٥	٠
محور البيئة	متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة (المتجددة)	يعبر عن مدي كفاءة الموارد المائية العذبة المتجددة (الداخلية والخارجية) لاحتياجات السكان	٦٧٥ متر مكعب / السنة	٧٢٠ متر مكعب / السنة	٨٦٠ متر مكعب / السنة	٧٥٠ متر مكعب / السنة	٩٥٠ متر مكعب / السنة

الجدول إعداد الباحث بالاعتماد علي المصدر١١٦

ومن جدول رقم (٣)، يتضح أن خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ تسير وفق المخطط لها، وأن الإصلاح الاقتصادي أدي بعد التطبيق للوصول لأهداف التنمية المستدامة لتحقيق خطة مصر ٢٠٣٠، وقد تم تناول الوضع الحالي في عام ٢٠١٥ عام وضع الخطة وحتى ٢٠١٩/٢٠٢٠، والمتوقع لنهاية الخطة ٢٠٣٠.

(١) وزارة التخطيط، مرجع سابق، ص ٢١.
(٢) المصدر: التقرير السنوي، البنك المركزي المصري، لعام ٢٠١٩.
والتقرير السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠١٩.

الخاتمــة

الإصلاح الاقتصادي هو عملية مستمرة ومتجددة والهدف منها تحقيق التنمية، وفي ظل رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق خطة التنمية المستدامة فان عملية الإصلاح الاقتصادي المصري لها أهمية من حيث تحقيق أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة، ومصر لها باع طويل في برامج الإصلاح الاقتصادي، وكان آخرها اتفاق عام ٢٠١٦ مع صندوق النقد الدولي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، والذي أثر في تحقيق نتائج تتفق مع خطة التنمية المستدامة ولذلك فان تطور الإصلاح الاقتصادي المصري يؤدي لتحقيق التنمية المستدامة في مصر.

النتــائج:

١- عملية الإصلاح الاقتصادي عملية متجددة.

٢- الإصلاح الاقتصادي المصري أدي نتائج اقتصادية جيدة.

٣- تم الاستفادة من خطة التنمية المستدامة في الإصلاح الاقتصادي المصري.

٤- تم الاعتماد علي الإصلاح الاقتصادي في تحقيق خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠.

٥- توافر بعض المقومات التي تساعد مصر علي تحقيق الإصلاح الاقتصادي وخطة التنمية المستدامة.

٦- عملية الإصلاح الاقتصادي هي جوهر تقدم الدول المتقدمة.

٧- ضرورة التنسيق الكامل للسياسات الاقتصادية.

٨- الحفاظ على سعر الصرف للجنيه المصري.

٩- التنمية المستدامة أصبحت هدفا عالميا لكل دول العالم

١٠-التنمية المستدامة تشمل أبعاد وأهداف ومؤشرات الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

١١-خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ خطة واعدة وتسير على النحو المخطط له في عدد من المؤشرات والأهداف.

التوصيــات:

١- ضرورة تطوير خطة التنمية المستدامة لتكون قائمة على الفكر الرأسمالي الاجتماعي.

(ISSN: 2356 - 9492)

٢- الحد من الاستهلاك، وتشجيع المواطنين على الادخار لتوفير الموارد اللازمة للتنمية مع تشجيع الاستثمار الوطني والحد من الواردات.

٣- يجب توافر البيانات والمعلومات عن كافة القطاعات والمُتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال الشفافية، وذلك لتحقيق الإصلاح الاقتصادي المصري.

٤- يجب أن يكون الإصلاح الاقتصادي المصري قائم على خطة التنمية المستدامة.

٥- إنشاء المجلس الاقتصادي القومي لتطبيق الإصلاح الاقتصادي طبقاً لخطة التنمية المستدامة وتفعيلها، ويكون مسئول عن الشئون الاقتصادية المصرية.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

١- د. احمد انور، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٢- د. أحمد جامع، «العلاقات الاقتصادية الدولية» دار النهضة العربية، ١٩٧٩م.

٣- د. احمد يوسف الشحات، الخصخصة والكفاءة الاقتصادية، دار النيل للطباعة والنشر.

٤- د. ايهاب الدسوقي، التخصصية والإصلاح الاقتصادي للدول النامية مع إشارة خاصة لمصر، دار النهضة العربية، ١٩٩١.

٥- د. جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، دار الشروق، القاهرة,٢٠١٢.

٦- جوده عبد الخالق، التثبيت والتكيف في مصر إصلاح أم إهدار التصنيع، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤م.

٧- د. خيري ابو العزايم فرجاني، ملامح تطول الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية دبي.

٨- د. سامى عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، بيروت ١٩٨٧.

٩- د. سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، ١٩٩١.

١٠-د. سعيد النجار، تحديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر، الجزء الأول دار الشروق ١٩٩٧.

١١-د. عبد الباسط وفا، التنمية السياحية المستدامة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥.

١٢-د. عبد الجليل العامري، ذكريات اقتصادية وإصلاح المسار الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٦.

١٣-د. عبد المطلب عبد الحميد، المنظمات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠١٥.

١٤-د/عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية وتحليل جزئي ومحلى، مطبعة العمرانية- القاهرة، ١٩٩٨م.

١٥-د. عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية للدول النامية، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤.

١٦-د. فخري الدين الفقي، اقتصاديات مصر في الفترة (١٨٠٥ -٢٠١٢ م)، مطبعة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م.

١٧-د. فرج عبد العزيز عزت، المنظمات العالمية والدولية، كلية التجارة عين شمس، مصر، ١٩٩٥.

١٨-د. كريمة كريم، «إمكانيات التعاون العربي في المجال النقدي»، مصر المعاصرة، ١٩٦٧، العدد ٣٦٧، ١٩٧٧م.

١٩-د. محمد صفوت كامل، الاقتصاد المصري قضايا ومشكلات، دار الولي للطباعة، القاهرة، ٢٠١٠م.

٢٠-د. محمد مرعشلي، واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة، الموسوعة الجامعية، ١٩٨٧.

٢١-د. محمد محروس اسماعيل، قضايا اقتصادية معاصرة، مركز الإسكندرية للكتاب سنة ١٩٩٧ م.

(ISSN: 2356 - 9492)

٢٢–د. مصطفى العبد الله، «البنك الدولي والدول العربية»، دراسات عربية، السنة الثالثة والعشرون، العددان ١١،١٢، أكتوبر ١٩٨٧م.

٢٣–د. منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي ودور البنوك في الخصخصة، أهم التجارب الدولية، الدار اللبنانية، بيروت، ١٩٩٧م.

٢٤–د. هناء فؤاد، اقتصاديات مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، غير منشور.

٢٥–د. يسري محمد ابو العلا، علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦.

ثانياً: التقارير والمجلات والدوريات:

١– د. ابراهيم العيسوي، المسار الاقتصادي في مصر وسياسات الإصلاح، دراسات نقدية في الأزمة الاقتصادية، مركز البحوث العربية، ١٩٨٩م.

٢– د. احمد حسن البرعي، الخصخصة ومشكلة العمالية الزائدة، خطة قومية للإصلاح. كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٠٦ يوليو ١٩٩٦.

٣– د. جوده عبد الخالق، هناء خير الدين، الإصلاح الاقتصادي وأثارة التوزيعية، المؤتمر العلمي لقسم الاقتصاد ٢١ – ٢٣ نوفمبر ١٩٩٢ . كلية الاقتصاد جامعة القاهرة.

٤– دار ام جاي، صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب، ترجمة مبارك على عثمان، مركز البحوث العربية، ١٩٩٣.

٥– د. سامي السيد فتحي، اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي علي عجز الميزان التجاري المصري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة مصر، ع ٣، ١٩٩٨.

٦– د. سوزان احمد ابو ريه، الخصخصة والبعد الاجتماعي، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٤٢ . نوفمبر ١٩٩٩.

٧– صلاح الدين عبد النبي محمد علي، إسهامات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٤.

٨- د. عزت ملوك قناوي، الأبعاد الاقتصادية لعملية الخصخصة في ظل الإصلاح الاقتصادي المصري . دراسة نظرية، مجلة مصر العاصرة، العدد ٤٦٢/٤٦١ يناير / إبريل، ٢٠٠١.

٩- د. عبد الهادي محمد مقبل، بورصة الأوراق المالية في مصر ودورها في التخصصية، روح القوانين، مجلة كلية الحقوق . جامعة طنطا، العدد ١١ يناير ١٩٩٥.

١٠-محمد ذكي علي السيد، أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٠٠.

١١-محمد عبد الوهاب طاحون، البنوك التجارية واستهداف التنمية المستدامة: دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٤.

١٢-د. كريمة كريم، الأثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع العدد ٤٤٢/٤٤١، يناير ١٩٩٦.

١٣-د. هناء خير الدين، السياسة الجزائية وتأثيرها على تشجيع إنتاج وصادرات القطاع الخاص الصناعي في مصر، مجلة مصر المعاصرة العددان ١٤٥، ١٤٦، ١٩٨٩.

١٤-البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني ١٩٩١م.

١٥-البنك المركزي المصري، تقارير متنوعة من ٢٠١١ . ٢٠١٩.

١٦-البنك الدولي، تقارير البنك الدولي من ٢٠١١ – ٢٠١٥.

١٧-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقارير متنوعة وأهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٥، يوليو ٢٠١٦.

١٨-الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، مصر في أرقام٢٠١٦.

١٩-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التقرير السنوي ٢٠١٩

٢٠-خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠.

٢١-خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، الملخص التنفيذي.

(ISSN: 2356 - 9492)

٢٢–صندوق النقد الدولي، مجلة آفاق الاقتصاد العالمي، إعداد متنوعة.

٢٣–صندوق النقد الدولي، تحليل سياسات الاقتصاد الكلى دراسة تطبيقية على مصر، ١٩٩٧.

٢٤–معهد التخطيط القومي سلسلة قضايا التخطيط في مصر، التحرير الاقتصادي أكتوبر ١٩٩٢م.

٢٥–وزارة التخطيط، مصر تقرير التنمية البشرية، شباب مصر بناه مستقبلنا، القاهرة ٢٠١٠.

٢٦–وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة، من ٢٠١٠ . ٢٠١٦.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1) Allan Meltzer, the role of money: Comment controlling monetary the American Economic Review Mar. 1977.
2) Ephraim Clark and others imitational finance, chapman Hall, London, 1993.
3) Harry D, Hutchinson, Money, Banking and the United States Economy, op. cit
4) International Business Intelligence, Development Aid, A guide to National and - International Agencies, First Published, London, 1988.
5) Joan Smithe: The contradiction of capitalism, Winthrop publishers lnc, USA, 1981.
6) Statistical commission, Report of the Inter-Agency and expert group on sustainable development goal indicators, Economic and social council, United Nations report, 2016.
7) Survey of Economic and Social Developments in the Escwa Region 1996 – 1997 Unites Nation New York 1997.
8) Sustainable Development in the least Developed Countries, towards 2030, Education Scientific and Cultural Organization, United Nations.
9) Transtorming our world: The 2030 agenda for sustainable development, United Nations report.
10) Wood, Lindsey M. sustainable community development: Case studies from India and Kenya, University of Wisconsin, Stevens Point, 2009.